دانيئيل دي ملآخ*

الكيبوتسات وصراع السيطرة اليهودية على الأرض: حرب ١٩٦٧ كرافعة للنمو، عملية السلام كمسببة للأزمة

الحركة الكيبوتسية هي ظاهرةٌ اجتماعيةٌ فريدةٌ تُثير فضول الباحثين منذ سنوات طويلة. وكان إسحاق طبينكين، الذي تولى رئاسة حركة «الكيبوتس الموحد» (كيبوتس: قرية تعاونية) بضع عشرات من السنين، يحمل مفهوماً مبلوراً ومتكاملاً بشأن دورها وأهميتها. وكان يعتقد أنّ «الكيبوتس هو جسم استيطاني. وطبقاً لتراتبية المزايا التي تشكل قيمته، تحتل هذه الميزة موقع الصدارة. إنها العلامة الفارقة الأوضح له، التي لا وجود له بدونها» (طبنكين ١٩٧٤، ١٦). وعرّف طبنكين ماهية الاستيطان بأنها «الاستيلاء على مساحةٍ من الطبيعة بغية العيش فيها» (طبنكين ١٩٦٧، أ، ١٦٠). ولم يكن الاستيطان في نظره حالة سكونية ثابتة وجامدة، بل سيرورة دائمة ومتواصلة: «قمنا، كحركة، من أجل توطين البلاد بالاستيطان اليهودي. توطينها، وليس الجلوس فيها» (طبنكين ١٩٨١، و، ١٠٥).

هل حقاً كان ثمة استيطان يهودي في صلبه الاستيلاء على الأرض كعلامةٍ مميزةٍ واضحةٍ للحركة الكيبوتسية؟ سأُحاول في هذه المقالة تبيان أن الجواب عن هذا السؤال هو بالإيجاب. التقلبات التي طرأت على هذه الحركة بعد العام ١٩٦٧ تعكس التغييرات التي حصلت في آليات الدولة وأدواتها لتعزيز السيطرة اليهودية على الأرض. مجريات حرب الأيام الستة وعملية الاستيطان التي تلتها كانتا، إلى حد بعيد، نتيجةً للنشاط السياسي الفعال الذي مارسته القيادة الكيبوتسية. وفي هذه الادعاءات خروج عن المألوف المتبع في الأدبيات البحثية التي تمايز، عادة، بين تاريخ الكيبوتس وتاريخ الصراع اليهودي– العربي.

لستُ أروم هنا إثباتاً تجريبياً لمجمل التأثيرات المتبادلة بين تطور الحركة الكيبوتسية والاستيلاء اليهودي على الأرض، وإنما

* كلية الإدارة والسياسة الجماهيرية، الكلية الأكاديمية «سبير».

لستُ أروم هنا إثباتاً تجريبياً لمجمل التأثيرات المتبادلة بين تطور الحركة الكيبوتسية والاستيلاء اليهودي على الأرض، وإنما عرض حالات اختبارية تبرز فيها هذه العلاقة بصورة خاصة، ثم فتح الباب أمام بحثٍ إضافيّ. وتتمثل قوة ادعاءاتي في انسجامها، مدماكاً مكمِّلًا، في البحث الأوسع والأشمل حول العلاقة بين التطورات الاجتماعية في إسرائيل، من جهة، والاستيطان والصراع اليهودي- الفلسطيني، من جهة أُخرى.

عرض حالات اختبارية تبرز فيها هذه العلاقة بصورة خاصة، ثم فتح الباب أمام بحثٍ إضافيّ. وتتمثل قوة ادعاءاتي في انسجامها، مدماكاً مكمِّلًا، في البحث الأوسع والأشمل حول العلاقة بين التطورات الاجتماعية في إسرائيل، من جهة، والاستيطان والصراع اليهودي– الفلسطيني، من جهة أُخرى.[1]

يبدأ المقال ببحثٍ نظريٍّ موجزٍ عن الحركة الكيبوتسية ومشروع الاستيطان اليهودي في البلاد، ثم عرضٍ تخطيطيٍّ لتطورهما حتى الخمسينيات. يلي ذلك فحص العلاقة بين السيرورات التي مرّت بها الحركة منذ تلك السنوات وحتى حرب حزيران ١٩٦٧ ونتائجها، من اتجاهين اثنين: فحص منظور مؤسسات الدولة وعلاقتها بالحركة الكيبوتسية، من جهة، وفحص منظور الحركة الكيبوتسية ومحاولاتها بلورة السياسة الرسمية، من جهة أُخرى. ثم أبيّن، تالياً، أن الحركة الكيبوتسية كانت متعلقة بالمشروع الاستيطاني في كلا جانبي الخط الأخضر. والازدهار الذي شهدته في السنوات بين ١٩٦٧ و ١٩٨٠ كان مرتبطاً بالجهد الذي بُذل آنذاك لتوسيع حدود الدولة من خلال الاستيطان الزراعي– التعاوني. أما الأزمة التي عصفت بها فيما بعد، إلى جانب عمليات الخصخصة في الكيبوتسات، فقد جسدت إقصاءها إلى هوامش المشروع الاستيطاني في أعقاب تطبيق اتفاقية السلام مع مصر، ثم إعادة فصل سوق العمل الفلسطيني عن إسرائيل، وهو ما تكرس وتمأسس في إطار اتفاقيات أوسلو. وفي الجانب الآخر، كان للحركة الكيبوتسية تأثير عميق على مسار الصراع على الأرض والحدود في الستينيات والسبعينيات. وشكّل النشاط السياسي الذي مارسه قادتها، خاصة زعماء «الكيبوتس الموحد»، عاملاً مركزياً في بلورة السياسة الأمنية ما قبل ١٩٦٧، وفي تقرير مجريات الحرب، ثم في دفع الاستيطان الذي كرس الاحتلال لاحقاً.

خلفية نظرية وتاريخية

تبلورت الحركة الكيبوتسية في بدايات عهد الانتداب البريطاني في البلاد. وقد كانت لها، منذ بداية طريقها، ميزتان أساسيتان: الأُولى أنها كانت اتحاد كميونات (كومونة) قروية ومجموعات نشطت لتطبيق أفكار تعاونية، أُديرت بأنماط الديمقراطية المباشرة وطمحت إلى تشكيل نموذج يُحتذى به في بناء مجتمع المستقبل. والثانية أنها كانت حركةً استيطانيةً اضطلعت بدورٍ فاعلٍ في المجهود الصهيوني لتعزيز السيطرة اليهودية على الأرض (بن أفرام ١٩٨٦. نير ٢٠٠٨). وكانت أفضلية الكيبوتسات من الناحية الاستيطانية، قياساً بأشكال الاستيطان الزراعي الأُخرى مثل «موشاف» (قرية زراعية) أو «موشافاه» (مستعمرة)، معروفةً وواضحةً منذ بداية الطريق: أتاح إخلاص أعضائها مواجهة وخوض تحدياتٍ ومهماتٍ مُلحّةٍ وكثيرة المتطلبات لم يكن بالإمكان النهوض بها على قاعدة السعي إلى جني أرباحٍ فرديةٍ خاصة (شبيرا ١٩٧٥، ٩٠. نير ٢٠٠٨). وكانت نواقصها وسلبياتها، أيضاً، معروفةً وواضحة: في أوقات الضائقة، كانت تميل إلى تحمُّل أعباء ديون كبيرة تطلّب تسديدُها الحصولَ على معوناتٍ ماليةٍ من المؤسسات الصهيونية (Joint Palestine Survey Commission 1928). وفوق هذا، وحيال متطلبات الحياة التعاونية، وجدت صعوبةً في تحقيق الاستقرار بين سكانها، فاحتاجت، بصورةٍ دائمة، إلى زيادة وتعزيز قواها البشرية (لندسهوط ١٩٤٤، ٦١. نير ٢٠٠٨).

كانت الحركة الكيبوتسية، منذ الثلاثينيات، منظمةً ضمن أربع منظمات قُطرية.[2] ويمكن وصف العلاقات بين هذه المنظمات والمنظمة الصهيونية ونقابة العمال (الهستدروت) بأنها كانت علاقات تبادلية. فقد حصلت المنظمات من هذه المؤسسات على تعهدٍ بمسؤوليتها عن تأهيل وإعداد مرشحين للهجرة، ثم مرشحين للخدمة في «الناحال» («الشبيبة الطلائعية المحاربة»)،

وكانت أفضلية الكيبوتسات من الناحية الاستيطانية، قياساً بأشكال الاستيطان الزراعي الأُخرى مثل «موشاف» (قرية زراعية) أو «موشافاه» (مستعمرة)، معروفةً وواضحةً منذ بداية الطريق: أتاح إخلاص أعضائها مواجهة وخوض تحدياتٍ ومهماتٍ مُلحّةٍ وكثيرة المتطلبات لم يكن بالإمكان النهوض بها على قاعدة السعي إلى جني أرباحٍ فرديةٍ خاصة (شبيرا ١٩٧٥، ٩٠. نير ٢٠٠٨).

أيضاً، في وقتٍ لاحق. وكان من شأن هذه المسؤولية أنها أتاحت لرؤساء المنظمات الدفع بقوة بشرية إلى الكيبوتسات وفرض سُلطتها عليها، فيما ردّت هي للقيادة الصهيونية بتجنيد أعضاء الحركة الدائم والمتواصل لتنفيذ مهمات مختلفة، مثل: إقامة كيبوتسات أخرى جديدة، وتنظيم الهجرة واستيعابها، و«احتلال العمل» في المستعمرات، ومهمات أمنية متنوعة (روزوليو ١٩٩٩، ٣٦– ٤٦. دي ملآخ ٢٠٠٢). وقد كان لتجند الكيبوتسات دور حيوي في تطوير اليشوف اليهودي وإنشاء دولة إسرائيل، ثم لبناء الدولة بعد قيامها (نير ٢٠٠٨). وكان على رأس المنظمات الكيبوتسية، إجمالاً، قيادة أوليغاركية ثابتة (شبيرا ٢٠١٣)، استمدت قوتها في الكيبوتسات من سيطرتها المطلقة في كل ما يتعلق بتوزيع الموارد المادية، من جهة، ومن ضعف القيادات المحلية في كل واحد من الكيبوتسات، الناجم عن أنماط التناوب والديمقراطية المباشرة، من جهة أُخرى (دي ملآخ ٢٠٠٢).[٢] وقد مكّنتها قوتها ومكانتها كممثلة للكيبوتسات تجاه الخارج من العمل، بصورةٍ حثيثةٍ، في الحلبة السياسية أيضا (نير ٢٠٠٨).

وبرزت داخل أوساط الحركة الكيبوتسية خلافات أيديولوجية وسياسية، كان في مركزها التوتر بين التجنُّد للمشروع الصهيوني الواسع وبين ضرورة تنمية وتطوير حياة السكان في الكيبوتسات. وكانت هذه المسألة مرتبطة، أيضاً، بمسألة سلطة المنظمات القطرية على المجموعات السكانية في الكيبوتسات والحجم المرغوب، عددياً، لهذه المجموعات. وفي هذا، دعت قيادة الكيبوتس الموحد، التي طرحت الموقف الصهيوني الأكثر إلحاحاً، إلى اعتماد التنظيم المجنَّد والموحَّد الذي يوحِّد بلداتٍ كبيرةً ومتناميةً، ويعمل، على الدوام، في توسيع الاستيطان واستيعاب الهجرات اليهودية. في المقابل، أولى رؤساء المنظمات الكيبوتسية الأُخرى أهميةً أكبر للإنماء الداخلي بين مجموعات سكانية محدودة الحجم أو «عضوية». لكنّ هذه الفوارق، التي تقلصت منذ الثلاثينيات فصاعداً، كانت لا تزال باديةً بوضوحٍ حتى بعد مرور خمسين عاماً (روزنر ١٩٨٩).

بعد قيام الدولة، فقدت أفضلية الكيبوتسات الأمنية من أهميتها، ولم تنجح، خلال فترة الهجرات الجماهيرية، إلا في استيعاب جزءٍ ضئيل من المهاجرين الذي لم يكونوا في حاجةٍ، بعد، إلى تأهيلٍ مسبقٍ قبل قدومهم إلى البلاد. احتلت القرى الزراعية (الموشافيم) موقعَ الصدارة المركزي في جهود توسيع الاستيطان اليهودي (Schwartz 1999)، فيما دخلت الكيبوتسات في أزمةٍ جديةٍ، لكنها بقيت، على الرغم من هذا، العامل المركزي في ضمانٍ أمن الحدود واستقرارها، نظراً لأنها كانت الوحيدة القادرة على الاستيطان في ظروفٍ اقتصاديةٍ وأمنيةٍ قاسيةٍ بشكلٍ خاص. وقد تمتعت الحركة الكيبوتسية بدعمٍ متنوّعٍ؛ سياسيٍّ وماليٍّ وبشريّ. ورغم المصاعب المتزايدة والمتفاقمة، استمرت الزيادة المتواصلة في عدد سكانها حتى العام ١٩٥٧، خاصة بفضل استيعاب أعضاء خلايا «الناحال» (الشبيبة الطلائعية المحاربة– فرع من سلاح المشاة الإسرائيلي) وحركات شبابية أُخرى (نير ٢٠٠٨، ٤٢٢– ٤٣٨). ويبحث المقال هنا في تطور الحركة الكيبوتسية خلال العقود التالية، خاصة بعد العام ١٩٦٧، من خلال التركيز على موقعها في إطار مشروع الاستيطان اليهودي في البلاد.

حظي الدور المركزي الذي لعبه الاستيطان في تشكيل المجتمع الإسرائيلي وبلورته بالاعتراف والتقدير منذ بداية الطريق. ففي مؤلفه الكلاسيكي عنه، ساوى نوح آيزنشتات المجتمع الإسرائيلي بمجتمعات استيطانية أُخرى، خاصة الولايات المتحدة والدومينيونات البريطانية (آيزنشتات ١٩٦٧، ٣٥٤). وقد أبرز التحليل الوظيفي الذي وضعه آيزنشتات ومكملو نهجه دور وأهمية الدافع الأيديولوجي الثوري الصهيوني في تشكيل المجتمع الإسرائيلي وبلورته في مقابل الطابع التقليدي للسكان للعرب (آيزنشتات ١٩٦٧. هروفيتس وليسك ١٩٧٧).

أما البحث الاجتماعي النقدي للصهيونية، الذي تطوَّر في البلاد منذ أوائل الثمانينيات، فساوى بين إسرائيل وتلك المجتمعات الكولونيالية. ومع ذلك، فقد وضع في مركز التحليل الصراعَ الاقتصادي والسياسي بين اليهود والفلسطينيين، الذي نشأ على خلفية الطابع الاستثنائي الفريد للاستيطان اليهودي. هكذا، مثلاً، ربط غرشون شفير احتدام الصراع في فترة الهجرة الثانية بالتطبيق الكامل لمبدأ «احتلال العمل» في دغانيا ومستوطنات أُخرى.

أما البحث الاجتماعي النقدي للصهيونية، الذي تطوَّر في البلاد منذ أوائل الثمانينيات، فساوى بين إسرائيل وتلك المجتمعات الكولونيالية. ومع ذلك، فقد وضع في مركز التحليل الصراعَ الاقتصادي والسياسي بين اليهود والفلسطينيين، الذي نشأ على خلفية الطابع الاستثنائي الفريد للاستيطان اليهودي.[٤] هكذا، مثلاً، ربط غرشون شفير احتدام الصراع في فترة الهجرة الثانية بالتطبيق الكامل لمبدأ «احتلال العمل» في دغانيا ومستوطنات أُخرى وبالقيود التي فُرضت على تشغيل عربٍ في أراضٍ بملكيةٍ يهودية (Shafir 1989). وشددت الأبحاث النقدية لمشروع الاستيطان اليهودي ما بعد ١٩٤٨ على حقيقة أن واضعي السياسة لم يعتبروا إنشاء الدولة تجسيداً لإتمام المشروع، وإنما رافعة لتعزيزه. وعلى ذلك، تعمل الدولة حتى يومنا هذا من أجل تكريس وتعميق السيطرة اليهودية على الأرض، سواء في «المناطق الحدودية المفتوحة»، في المناطق المحتلة، أو في «المناطق الحدودية الداخلية»، أي المناطق السيادية ضمن حدود الدولة، مثل: النقب والجليل، التي يعتبر صناع السياسة أن نسبة العرب الفلسطينيين فيها أعلى من المرغوب فيها (شفير ١٩٩٣. تسفاديا ٢٠١٠). وقد حظيت هذه الادعاءات بتحليل شامل ضمن أبحاث جغرافية- سياسية وصفت دولة إسرائيل بأنها دولة إثنوقراطية استيطانية، وبيّنت أن أعمال التهويد التي تعتمدها إنما تقوم بعملية التنضيد الاجتماعي بين المجموعات السكانية المختلفة في إسرائيل/ فلسطين.[٥] وقد تطور في خارج إسرائيل، مؤخراً، منحى أكثر نقدية تجاه الصهيونية يدّعي أنّ طابعها الحصري بكونها استعماراً استيطانياً (settler colonialism) منوطٌ، في جوهره، بطرد السكان الأصليين (Wolfe 2006; Veracini 2011).

وتُسهم المؤلفات التي أشرت إليها في تكوين رؤيةٍ متعددة الجوانب ومتنوعةٍ لمشروع الاستيطان اليهودي. ومع ذلك، تعرض هذه المؤلفات هذا المشروع كأنه أُدير ونُفّذ في مسارٍ معروفٍ مسبقاً تأثر، على الأكثر، بسيرورات خارجية ومصالح شخصية فردية. ولم تحظَ الصراعات التنظيمية والسياسية حول أهداف الاستيطان بتحليلٍ سيوسيولوجيٍّ منهجيٍّ إلا في حالاتٍ قليلةٍ فقط،[٦] فيما لم يتم فحص ضلوع الحركة الكيبوتسية في هذه الصراعات في فترة ما بعد قيام الدولة، إطلاقاً. ويجسد هذا النقص مشكلةً أكبر وأوسع في مجال الأبحاث الاجتماعية حول الكيبوتس- الفصل بينه وبين مسألة الاستيطان الاستعماري وتطور الصراع اليهودي- العربي.

مسألة دور الكيبوتس في الصراع طُرحت للبحث السيوسيولوجي قبل أكثر من عشرين عاماً في البحث الذي أجراه غرشون شفير (Shafir 1989)، وبيّن من خلاله أنّ مبدأ العمل الذاتي، الذي كان يُعتبر عماد الكينونة الكيبوتسية، قد تطور خلال العهد العثماني في دغانيا وبين مجموعات أُخرى كجزءٍ من الجهد العام لإقصاء الفلسطينيين عن سوق العمل الزراعي ولضمان السيطرة اليهودية على الأرض. وعلى ضوء التجربة التي تراكمت خلال تلك الفترة، أيّدت المنظمة الصهيونية مبدأ العمل الذاتي حتى بعد تأسيس الانتداب، وأُقيمت على أراضي «الصندوق القومي اليهودي» («كيرن كييمت ليسرائيل») عشرات الكيبوتسات والموشافيم التي لم تشغّل عمالاً عرباً. وبفضل الطابع الجماعي للاقتصاد الكيبوتسيّ، تمتعت الكيبوتسات بأفضليةٍ أمنيةٍ على الموشافيم، فحظيت باعترافٍ ودعمٍ متزايدين كلما احتدم الصراع اليهودي- الفلسطيني. «الكيبوتس، يقول شفير، هو التجسيد الأوضح لاستراتيجية احتلال الأرض واحتلال العمل التي اعتمدها المستوطنون العاملون في أرض إسرائيل»(شفير ١٩٩٣، ١١٢).

في الأبحاث التي عالجت فترة ما بعد قيام الدولة، يمكن تحديد توجهين اثنين مختلفين بشأن ادعاء شفير حول دور الكيبوتس في الصراع على السيطرة اليهودية على الأرض. فالباحثون النقديون حيال الاستيطان اليهودي تعاملوا مع هذا الدور باعتباره حقيقة معروفة،[٧] وفي المقابل، لم تحظ هذه المسألة بأيّ بحثٍ منهجيٍّ بين أوساط باحثي الكيبوتس المعروفين الذين تركزوا في بحث الكيبوتس

وعلى هذا، فقد كانت لدى القيادة الكيبوتسية مصلحةٌ بنيويةٌ في توسيع وزيادة إمكانيات الاستيطان الزراعي المرتكز إلى «العمل الذاتي»، خاصةً في المناطق الأطراف النائية. ويتمحور التحليل هنا حول ثلاثة أحداث مفتاحية في الصراع اليهودي- العربي، كان لكلٍّ منها تأثيراتٌ مختلفة على هذه الإمكانيات: حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧) واتفاقية السلام مع مصر واتفاقيات أوسلو.

بوصفه مجموعةً تعاونيةً، ولم يتطرقوا إلا لماماً إلى طابع الحركة الكيبوتسية الاستيطاني وإلى دورها في منع تشغيل العرب في الزراعة وإلى ضلوع قادتها في بلورة سياسة إسرائيل الإقليمية.[٨] وقد برز هذا الميل بوجهٍ خاصٍّ في الأبحاث حول فترة ما بعد ١٩٦٧، التي ورد فيها ذكر النشاط الاستيطاني الكيبوتسيّ في سياق الحديث عن إخفاقاته فقط.[٩] وهو مترابطٌ، إلى حدٍّ ما، بالجهد البحثي القليل حول نشاط المنظمات الكيبوتسية القطرية (رزوزليو ١٩٩٩، ١٧– ٢٠. شبيرا ٢٠١٣). ومع هذا، فحتى في المؤلفات التي أولت نشاط هذه المنظمات اهتماماً ملحوظاً، بقي الاستيطان موضوعاً هامشيّاً فيما لم يحظَ الصراع اليهودي– العربي بأي ذكر على الإطلاق، تقريباً.[١٠]

أود، في هذه المقالة، فتح كوةٍ للتجسير على الفصل، أو القطيعة، بين الأبحاث حول تطور الحركة الكيبوتسية بعد العام ١٩٦٧ والأبحاث حول الصراع اليهودي– الفلسطيني.

نقطة انطلاقنا في هذا المبحث هي أن الطابع التعاوني للحركة الكيبوتسية حظي بدعم من الدولة على خلفية أفضليتها في مواجهة المصاعب الأمنيةً والاقتصادية ومساهمتها في تقليص عدد الفلسطينيين العاملين في الزراعة.[١١]

وعلى هذا، فقد كانت لدى القيادة الكيبوتسية مصلحةٌ بنيويةٌ في توسيع وزيادة إمكانيات الاستيطان الزراعي المرتكز إلى «العمل الذاتي»، خاصةً في المناطق الأطراف النائية. ويتمحور التحليل هنا حول ثلاثة أحداث مفتاحية في الصراع اليهودي– العربي، كان لكلٍّ منها تأثيراتٌ مختلفة على هذه الإمكانيات: حرب الأيام الستة (حزيران ١٩٦٧) واتفاقية السلام مع مصر واتفاقيات أوسلو. ويستند وضع هذه الأحداث الثلاثة في مركز البحث والتحليل، من الوجهة المنهجية، إلى رؤية وليام سيويل بأنّ علينا السعي نحو «سوسيولوجيا غنيةٍ بالأحداث» تفرد اهتماماً خاصّاً لنقاط التحول في تطور السيرورات الاجتماعية (Sewell 2005).

تأثير صراع السيطرة على الأرض على الحركة الكيبوتسية

التعافي في أعقاب حرب الأيام الستة (١٩٦٧- ١٩٨٠)

شكّل العقد الذي سبق حرب حزيران ١٩٦٧ فترةً معقدةً وأزمويّةً بالنسبة للحركة الكيبوتسية التي وجدت صعوبةً جمةً في التأقلم لحالة استقرار الحدود. وفي أواخر الخمسينيات، مع انطلاق الاستخدام الأولي لاحتياطي الأراضي الزراعية التي استولت عليها الدولة إبان العام ١٩٤٨، توقفت كلياً، تقريباً، أعمال إنشاء مستوطنات جديدة. توقفت الزيادة في عدد سكان الكيبوتسات، بل تقلص العدد وشهد الوضع المالي في الكيبوتسات تدهوراً ملحوظاً (روزوليو ١٩٩٩، ٩٠. حكيم ٢٠٠٩، ٩٧– ٩٩). وفي العام ١٩٥٧، قامت الحكومة، التي أدركت مدى مساهمة الكيبوتسات في تحقيق السيطرة اليهودية على الأرض وتخوفت من انخراط عمال عرب في العمل الزراعي، بتعيين لجنةٍ شعبيةٍ برئاسة محافظ «بنك إسرائيل» (البنك المركزي في إسرائيل) دافيد هوروفيتس لوضع مقترحاتٍ وتوصياتٍ بشأن السبل الكفيلة بتحسين ربحية القطاع الزراعي. وقد دعت هذه اللجنة في توصياتها إلى تسوية ديون المستوطنين (الكيبوتسات والموشافيم)، وتعزيز الرقابة عليهم، واعتماد اعتبارات الجدوى الاقتصادية والتخصيص المدروس للحصص الإنتاجية (لجنة هوروفيتس ١٩٦٠). وفي بداية الستينيات، أثمر تطبيق التوصيات بتحسين ربحية الزراعة بلوغَ الكيبوتسات حالةً من الاستقرار المالي وتقليصاً جديّاً في تشغيل عمال أجيرين في هذا القطاع.[١٢] وفي المجال الديمغرافي، أيضاً، تم لجم الأزمة الكيبوتسية، وفي العام ١٩٦٧، بلغ عدد السكان في مجمعات الحركة الكيبوتسية ٨٢,٠٠٠ نسمة، ما يعادل، بل يفوق، عددهم قبل ذلك بعشر سنوات (٨٠,٠٠٠)، رغم أنّ عدد الكيبوتسات بقي على حاله ولم يتغير إطلاقاً، تقريباً،

الكيبوتسات: بداية مقَنّعة للاستيلاء على الارض.

خلال العقد المذكور. الرسم البياني رقم ١، الذي يعرض معطياتٍ عن عدد الكيبوتسات وعدد السكان فيها في الفترة بعد قيام الدولة، يُجسد منحى الاستقرار.[١٣]

الرسم البياني رقم ١: تغييرات في عدد الكيبوتسات وفي عدد سكانها في فترة ما بعد قيام الدولة

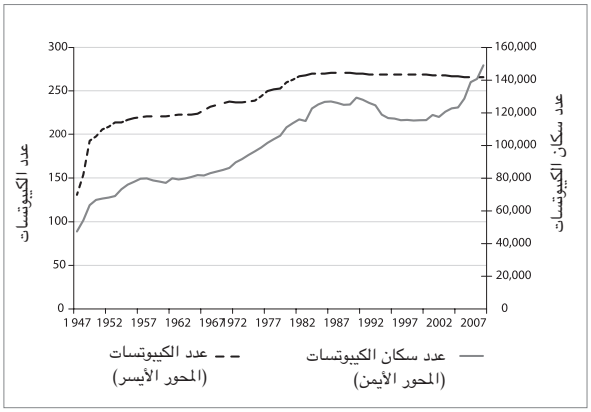

المصدر: كتاب الإحصاي السنوي الإسرائيلي. تعديلات حسب هنري نير (٢٠٠٨، ٦٠٧)

على الرغم من لجم الأزمة الخطيرة في الكيبوتسات في بداية الستينيات، بقي ميزان الهجرة سلبياً حتى العام ١٩٦٧، ولم يتحقق الاستقرار في عدد السكان إلا نتيجة تحويل عددٍ من أبناء الكيبوتسات إلى أعضاء جدد (بافين ٢٠٠٤). وكان ثمة من لاحظ في تلك الفترة ظاهرة الانتقائية السلبية بين السكان وميلاً للهجرة لدى الأكثر كفاءةً من بينهم (Bettelheim 1969, 28). وحيال مصاعب الحركة في إيصال الكيبوتسات الصغيرة إلى حالةٍ من الاستقرار وفي إقامة كيبوتسات جديدة، فُسِّر الاستقرار في تلك الفترة بكونه جموداً، وعبّر العديد عن القلق على مستقبل هذه الكيبوتسات (Ben-David 1964).

استولت إسرائيل في حرب الأيام الستة على مساحاتٍ إضافيةٍ أُخرى من الأراضي، وتهيأت فرص جديدة للتوسع الإقليمي الثابت. وعملت الحكومة الإسرائيلية، برئاسة حزب «العمل»، على استغلال هذه الفرص وتحقيقها من خلال الاستيطان في المناطق المحتلة، إذ تركز المجهود الاستيطاني في إقامة كيبوتسات وموشافيم جديدة كانت قادرةً على تكريس السيطرة على أراضٍ واسعةٍ، نسبيّاً. وكما سأُبين لاحقاً، تمثلت النتيجة في إنجاز انتعاشٍ دراماتيكيٍّ في الحركة الكيبوتسية وازدهارٍ اقتصاديٍّ وديمغرافيٍّ لم يكن يتوقعهما أحدٌ قبل الحرب. خلال السنوات ١٩٦٧– ١٩٧٧، أُقيمت في هضبة الجولان وغور الأردن و«غوش عتصيون» وسيناء ومشارف رفح ١٩ كيبوتساً و١٢ موشافاً تعاونياً و٣١ موشافَ عُمال (أدموني ١٩٩٢). وبدأت غالبية هذه المستوطنات الجديدة طريقها كمراكز تابعة لـ«الناحال» (الشبيبة الطلائعية المحاربة)، ومن أجل تعزيزها وترسيخها، تمت زيادة عدد المجندين لهذا اللواء، وخُصص جزءٌ من خدمتهم العسكرية للتواجد في الكيبوتس. وقد ساهم هذا التوسع في تنامي الكيبوتسات من الناحية الديمغرافية.

الجهود المتجددة لإقامة كيبوتسات وموشافيم إضافية أُخرى وتعزيزها أحدثت انعطافةً بعيدة الأثر في سياسة إسرائيل الزراعية. ففي العقد الذي سبق حرب ١٩٦٧، كانت هذه السياسة موجهةً لتحديد سقف الإنتاج وإعلاء أهمية اعتبارات الجدوى الاقتصادية. أما بعد الحرب، خصوصاً منذ العام ١٩٧٠ فصاعداً، فقد شهدت هذه السياسة انقلاباً بتوجيه الجهود، مرةً أُخرى، نحو زيادة الإنتاج على حساب ربحية الاقتصاد القومي.

الجهود المتجددة لإقامة كيبوتسات وموشافيم إضافية أُخرى وتعزيزها أحدثت انعطافةً بعيدة الأثر في سياسة إسرائيل الزراعية. ففي العقد الذي سبق حرب ١٩٦٧، كانت هذه السياسة موجهةً لتحديد سقف الإنتاج وإعلاء أهمية اعتبارات الجدوى الاقتصادية. أما بعد الحرب، خصوصاً منذ العام ١٩٧٠ فصاعداً، فقد شهدت هذه السياسة انقلاباً بتوجيه الجهود، مرةً أُخرى، نحو زيادة الإنتاج على حساب ربحية الاقتصاد القومي.[١٤] وفي السنوات ١٩٦٧– ١٩٨٠، تضاعف الدعم للزراعة أربع مرات، بالقيمة الحقيقية، وتضاعفت مرتين حصته من الناتج الزراعي من ٤٠٪ إلى ٨٠٪ (دي ملآخ ٢٠٠٢). وقد كانت هذه زيادةً كبيرةً ولافتةً بشكلٍ خاصٍّ حيال حقيقة تحسن أوضاع المستوطنين المالية في تلك الفترة، إذ كان التضخم المالي المتفاقم قد شطب، كلياً تقريباً، الديون الباهظة التي كانت قد تراكمت عليهم خلال عقود سابقة (غولدشميت ١٩٨٢ . شفارتس ١٩٩٥).

تمثل أحد الدوافع للدعم الاقتصادي المتزايد للاستيطان التعاوني، كما يبدو، في التخوف من تشغيل عمال فلسطينيين في الزراعة. وقد تعزز هذا التخوف في أعقاب دمج سكان المناطق المحتلة في الاقتصاد الإسرائيلي. وفي العام ١٩٦٨، انطلقت جهود تشريعية رمت إلى منع هذا التشغيل، لكنها لم تكتمل، فيما نجحت المنظمات الكيبوتسية القطرية في منع حصول أي زيادة جدية في تشغيل عمال أجيرين في الزراعة (تسور ١٩٧٩ – ١٩٨٦، د، ٣٢٥). أما في الموشافيم، في المقابل، فقد كان تشغيل الفلسطينيين أوسع بكثير. وفي محاولةٍ لمواجهة هذه الظاهرة، أُقرت في السبعينيات أوامر جديدة عزّزت من قدرة الجمعيات التعاونية على مراقبة أعضائها (أدموني ١٩٩٢، ١١٢– ١١٤ . شفارتس ١٩٩٥، ٧٨). وفي موازاة ذلك، ساعدت المعونات الحكومية للزراعة في تحقيق مستوى معيشيٍّ أفضل، نسبياً، بين المستوطنين على أساس العمل الذاتيّ أيضاً.

رأت البنوك في الدعم السخي للزراعة التزاماً من جانب الدولة بمنع إفلاس الموشافيم والكيبوتسات، وكانت النتيجة أنها زادت بصورةٍ دراماتيكيةٍ حادةٍ حجم الاعتمادات المالية الممنوحة للزراعة، ابتداءً من النصف الثاني من السبعينيات (زوسمان وآخرون ١٩٩٠ . شفارتس ١٩٩٥)،[١٥] ما أفضى إلى تعاونٍ وثيقٍ بين المنظمات الكيبوتسية القطرية والبنوك. فقد استعانت البنوك بهذه المنظمات لتجاوز الرقابة الحكومية على أنشطتها والالتفاف عليها، وللدفع نحو تعزيز النمو المالي في الاقتصاد (لجنة بيسكي ١٩٨٦، ٨٥– ١٠٣؛ روزوليو ١٩٩٩)، فيما استثمرت الكيبوتسات من جانبها مبالغ طائلة في أسهم البنوك أدرّت عليها في السنوات ١٩٨٧– ١٩٨٣ أرباحاً بنسبةٍ بلغت نحو ٢٠٪ سنوياً بالقيمة الحقيقية (لجنة بيسكي ١٩٨٦، ٢٢٥). وعلى هذه الخلفية، طرأ تحسُّنٌ كبيرٌ وحادٌّ في أوضاعها المالية، حتى أنها نجحت، للمرة الأولى في تاريخها، في جمع رأسمالٍ ذاتيٍّ كبيرٍ (حكيم ٢٠٠٩). الرسم البياني رقم ٢ يعرض معطياتٍ عن هذا التجميع، نقلاً عن البحث التفصيلي الذي أجراه ران حكيم (٢٠٠٥).[١٦]

الرسم البياني رقم ٢: رأس المال الذاتي في الكيبوتس، متوسط ١٩٤٨– ١٩٩٤

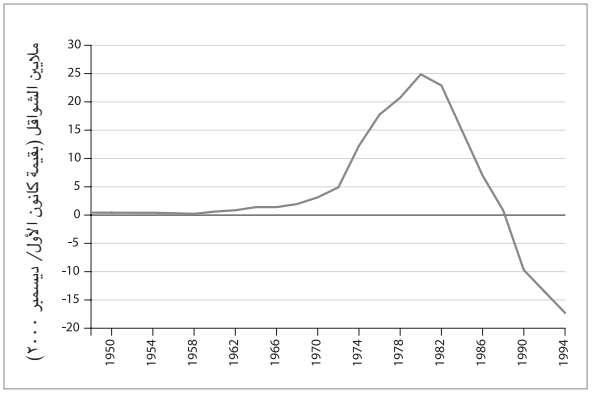

المصدر: حكيم ٢٠٠٥

وبشّر صعود الليكود إلى سدة الحكم في العام ١٩٧٧ بتغييرٍ في المطامح الإقليمية الإسرائيلية وفي سياسة الاستيطان في المناطق. وخلال المفاوضات مع مصر، وافقت الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب حتى الحدود الدولية وإخلاء سيناء، بما في ذلك المستوطنات في مشارف رفح، التي كانت في معظمها موشافيم وكيبوتسات. ومع ذلك، أبدت حكومة الليكود تعاطفاً مع طموح عناصر مختلفة للاستيطان في مناطق محتلة لم تكن تتوفر فيها أراضٍ زراعية تسمح بإقامة كيبوتسات أو موشافيم.

التحسن الذي طرأ على الوضع المالي في الكيبوتسات أدى في السبعينيات إلى ارتفاعٍ ملحوظٍ في مستوى معيشة أعضائها (حكيم ٢٠٠٩) واستيعاب أعضاءٍ آخرين وتقليص الهجرة منها. وتبدل الجمود في عدد السكان بزيادة سريعة، من ٨٢,٠٠٠ نسمة في العام ١٩٦٧ إلى ١١٠,٠٠٠ في العام ١٩٨٠ (نير ٢٠٠٨، انظروا الرسم البياني رقم ١). وتجسدت الوجهات الإيجابية في هذه الفترة، أيضاً، في غياب الانتقائية السلبية بين أبناء الكيبوتس، فيما تساوى المغادرون مع الباقين من حيث رأس المال البشري (نتان وآخرون ١٩٨١). وهكذا، فقد أدت انطلاقة الاستيطان التي تلت الاحتلال إلى انتعاشٍ اقتصاديٍّ وديمغرافيٍّ في الحركة الكيبوتسية.

وبشّر صعود الليكود إلى سدة الحكم في العام ١٩٧٧ بتغييرٍ في المطامح الإقليمية الإسرائيلية وفي سياسة الاستيطان في المناطق. وخلال المفاوضات مع مصر، وافقت الحكومة الإسرائيلية على الانسحاب حتى الحدود الدولية وإخلاء سيناء، بما في ذلك المستوطنات في مشارف رفح، التي كانت في معظمها موشافيم وكيبوتسات. ومع ذلك، أبدت حكومة الليكود تعاطفاً مع طموح عناصر مختلفة للاستيطان في مناطق محتلة لم تكن تتوفر فيها أراضٍ زراعية تسمح بإقامة كيبوتسات أو موشافيم. وكان أبرز تلك المناطق في الضفة الغربية في منطقة «ظهر الجبل» (هي المنطقة الشرقية من جبال نابلس) وفي التلال الواقعة إلى الشرق من القطاع الساحلي («على بُعد خمس دقائق من مدينة كفار سابا»). وقد تبنت الحكومة الجديدة، أيضاً، أيديولوجية ليبرالية أولت أهميةً كبيرةً لمسؤولية الفرد عن عمله ومعيشته. وتبعاً لهذا، عملت بصورةٍ تدريجيةٍ على إزالة العوائق والقيود القانونية والإدارية التي أعاقت، حتى ذلك الوقت، إقامة مستوطنات ذات طابعٍ مرنٍ يمكن أن تتلاءم مع تطلعات المستوطنين الفردية وتلبيها (أفلبوم ونيومان ١٩٨٩). ورغم هذا كله، ظل التغيير الفعلي في أنماط الاستيطان محدوداً طوال السنوات الثلاث الأُولى من حكم الليكود. ففي منطقة «ظهر الجبل» تأجلت إقامة مستوطنات جديدة حيال المفاوضات السياسية التي كانت جاريةً آنذاك ونشوب خلافات في الرأي داخل الحكومة واستمرار الإجراءات القانونية المعقدة في تسجيل أراض إضافية أُخرى كـ «أراضي دولة» (إلدار وزرطال ٢٠٠٤؛ Gordon 2008). أما في الجليل، فقد تأجلت إقامة مستوطنات غير تعاونية جراء عقبات وترددات من جانب الوكالة اليهودية (أفلبوم ونيومان ١٩٨٩، ٣٠). وفي المقابل، تواصلت انطلاقة إنشاء المستوطنات التعاونية، بل توسعت وتسارعت. فإلى جانب مستوطنات أُخرى، أُنشئت بين السنوات ١٩٧٨– ١٩٨٠ كيبوتسات جديدة في الجليل والنقب وغور الأردن، كما تم توطين كيبوتسٍ إضافيٍّ آخر في مشارف رفح (نير ٢٠٠٨، ٥٤٣– ٥٤٤، وانظروا الرسم البياني رقم ١). وعلى خلفية هذه الانطلاقة، استمر التحسُّن في وضع الحركة الكيبوتسية المالي، وبلغ نجاحها في هذا المجال ذروته في العام ١٩٨٠ في عهد حكم الليكود تحديداً.

الأزمة في أعقاب تطبيق اتفاقية السلام مع مصر (١٩٨١- ١٩٩٠)

كل نقطة تحول هي نقطة عشوائية إلى حدٍّ ما، بيد أنّ العامين ١٩٨٠– ١٩٨١ مثّلا تغييراً جوهرياً بعيد الأثر في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي (أفلبوم ونيومان ١٩٨٩، ٣٢). ففي العامين المذكورين، أُزيلت العوائق السياسية والقانونية والبيروقراطية الأخيرة التي أعاقت إنشاء وتعزيز مستوطناتٍ غير تعاونية، وسمحت الحكومة، للمرة الأولى، ببناء مستوطناتٍ جديدةٍ على طريقة «ابنِ بيتك». وحملت، فيما بعد، المبادرة الجديدة التي أطلقتها الدولة للتوطين المكثف في الضفة الغربية اسم «خطة المائة ألف» (هناك، ٤٨)، وعبّرت عن الرؤية الاستيطانية المحدَّثة

وهكذا، شكلت انطلاقة إنشاء المستوطنات الجماهيرية، إذاً، تحولاً دراماتيكياً حاداً في تاريخ الصراع على السيطرة اليهودية على الأرض: بعد عشرات السنوات من احتلال الاستيطان التعاوني مركز الصدارة في هذا الصراع، انتقلت الأولوية إلى شكلٍ استيطانيٍّ آخر.

التي تبلورت كعبرة من إخلاء المستوطنات في سيناء ومشارف رفح. واعتُبرت الزيادة الكبيرة في عدد سكان المستوطنات ضرورةً حيويةً لتكريس السيطرة على المناطق، سويةً مع ترسيخ الاعتقاد بأن المناطق المتاحة للتوسع الإقليمي بواسطة فلاحة الأراضي محدودة جداً. وبتأثير هذه الرؤية، تراجعت مكانة الاستيطان المتمثل بالكيبوتسات والموشافيم وأهميته.

وتجمّعت أشكال الاستيطان الجديدة المتنوعة، التي تطورت في أواخر السبعينيات ضمن سيرورةٍ من التجريب والخطأ، في بداية الثمانينات في نموذجٍ جديد: «الاستيطان الجماهيري». ففي المستوطنات من هذا الصنف، مُنحت مجموعة المؤسسين حق اختيار المستوطنين الجدد المنضمين إلى المستوطنة، ما أتاح المحافظة على تجانسٍ قوميٍّ، بل إثنيٍّ- ثقافيٍّ في بعض الحالات أيضاً. ومقابل ذلك، لم تُفرَض أيُّ قيود على مصادر رزق المستوطنين في المستوطنة الجماهيرية. كانوا معفيين، إذاً، من قيود التشارك أو التعاون التي ميّزت الكيبوتسات والموشافيم. وبهذا، أُزيل العائق المركزي أمام زيادة عدد السكان القرويين. وفي الأعوام ١٩٨١– ١٩٨٤، أُقيمت عشرات المستوطنات الجماهيرية في «ظهر الجبل» وفي الجليل وفي جانبي «الخط الأخضر». ووفقاً لما كان متبعاً، فقد تم إنشاء هذه المستوطنات في المناطق النائية، البعيدة عن مركز البلاد، تحت رعاية المنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية. أما في المناطق الأُخرى، التي كان فيها طلبٌ أكبر على الشقق السكنية، فقد عُهد بإقامة المستوطنات إلى مبادرين مستقلين أو إلى وزارة البناء والإسكان (أفلبوم ونيومان ١٩٨٩ . Shafir 1984). وهكذا، شكلت انطلاقة إنشاء المستوطنات الجماهيرية، إذاً، تحولاً دراماتيكياً حاداً في تاريخ الصراع على السيطرة اليهودية على الأرض: بعد عشرات السنوات من احتلال الاستيطان التعاوني مركز الصدارة في هذا الصراع، انتقلت الأولوية إلى شكلٍ استيطانيٍّ آخر.

التحول الاستيطاني في العامين ١٩٨٠ و١٩٨١ انعكس بصورةٍ فوريةٍ في السياسة الاقتصادية الحكومية في القطاع الزراعي. وعلى خلفية التراجع في دوره وأهميته في مساعي السيطرة اليهودية على الأرض، تقلص أيضاً الدعم الحكومي لهذا القطاع بصورةٍ حادة. ودلت الخطة الخمسية التي نشرتها وزارة الزراعة في مطلع العام ١٩٨٠ على أنّ النظرة الأساسية لدى واضعي السياسة في الوزارة بقيت على حالها دون أي تغيير. فالأهداف المركزية التي تمّ التأكيد عليها في تلك الخطة تمثلت في زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة التصدير والمحافظة على «العمل الذاتي». أما مسألة الجدوى الاقتصادية، فلم تحظَ بأيّ ذكرٍ على الإطلاق (سلطة تطوير وتخطيط الزراعة ١٩٨٠). ومع ذلك، فقد اتُّخذت، بعد وقتٍ قصير، جملةٌ من الإجراءات التي أجهضت تطبيق هذه الخطة وسببت أضراراً جسيمة للكيبوتسات والموشافيم، ومنها إلغاء تسوية صناديق التقاعد مع «شركة العمال» في العام ١٩٨٠، وهي التي شكلت أحد المركّبات المهمة في تطوير الصناعات الكيبوتسية (بروم ١٩٨٦). وكان الإجراء الأكثر أهميةً الذي اتُّخذ في تلك السنة ربط الاعتمادات المالية الممنوحة للمستوطنين بجدول الأسعار (شفارتس ١٩٩٥). فقد واصل حجم الاعتمادات المالية الازدياد خلال النصف الأول من ذاك العقد، نظراً لأنّ البنوك، كما الكيبوتسات والموشافيم أيضاً، لم تكن قد استوعبت، بعد، أنّ تقليص الدعم الحكومي للمزارعين يعبر عن نهجٍ جديدٍ بعيد المدى، ويندرج في إطاره (هناك، ٧٣– ٧٦). وفي نظرةٍ إلى الوراء، من الواضح أنّ الانفراج الماليّ في تلك السنوات كبّد الكيبوتسات أضراراً فادحة، وهي التي استغلت جزءاً كبيراً من التمويل لإنشاء كيبوتساتٍ جديدةٍ لم تعد الحكومة متحمسةً لها، على الأقل، فيما رصدت جزءاً آخر لاستثماراتٍ إنتاجيةٍ لم يتمّ فحص جدواها الاقتصادية بصورةٍ كافية لتوسيع بناء الشقق السكنية ولزيادة الاستهلاك في الكيبوتسات. وكانت النتيجة أنّ ديون الكيبوتسات ازدادت بصورة كبيرة وحادة منذ

خلال التسعينيات، تواصل التراجع في دور الكيبوتسات والموشافيم في مساعي توسيع حدود دولة إسرائيل. وفي أعقاب اتفاقيات أوسلو، تبلور لدى صناع السياسة توافقٌ على ضرورة ترسيم خط (حدودي) يكون من الوارد إخلاء المستوطنات ما وراءه، كما طُرحت على جدول البحث فكرة الانسحاب من المستوطنات في هضبة الجولان. وأصبح التشديد، في سياق عملية الاستيطان في المناطق المحتلة، على تعزيز الكتل الاستيطانية المدينية والجماهيرية المحاذية لـ«الخط الأخضر»

العام ١٩٨١، فيما تآكل رأس المال الذاتي الذي راكمته خلال سنوات قليلة (روزوليو ١٩٩٩ . حكيم ٢٠٠٩). الرسم البياني رقم ٢ يُبيّن هذا التطور. ولهذا، شكّل العام ١٩٨١ نقطة التحول المركزية، ليس فقط في سياسة الاستيطان، وإنما أيضاً في وضع الحركة الكيبوتسية المالي بصورةٍ عامة. فبعد أكثر من عقدٍ من النمو والازدهار الاقتصاديين، بدأت الكيبوتسات بالتدهور والانزلاق نحو أزمةٍ حادة.

وحصل تفاقمٌ إضافيٌّ آخر في وضع الكيبوتسات الماليّ في العام ١٩٨٥، في أعقاب «خطة الاستقرار الاقتصادي» التي تبنتها «حكومة الوحدة الوطنية» برئاسة شمعون بيرس من حزب «العمل». فقد تمّ تقليص مخصصات الدعم الحكومي المالي للزراعة وفرض قيود مشددة على الاعتمادات المالية الممنوحة لها، ما أدى إلى رفع نسبة الفائدة الحقيقية بنسبة عشراتٍ بالمائة في السنة. وخلال السنوات الأربع التالية، ازدادت مصروفات الكيبوتسات على التمويل (تمويل الفوائد البنكية على الاعتمادات المالية) إلى نسبةٍ تُضاهي ثُلث مجمل إنتاجها، ما أدى إلى مضاعفة الدين المُستحَقّ عليها، الذي كان مرتفعاً أصلاً منذ بداية تلك الفترة (روزوليو ١٩٩٩ . حكيم ٢٠٠٩، ١٤١– ١٤٣). وتبدلت الزيادة السكانية، التي ميزت الحركة الكيبوتسية منذ العام ١٩٦٨، بتقلصها في أواخر الثمانينيات، وهو ما لم ينجح في لجمه أيضاً استيعاب سكانٍ من غير الأعضاء في الحركة الكيبوتسية (انظروا الرسم البياني رقم ١). وقد كان التطور الديمغرافي في تلك الفترة خطيراً بشكل خاص، لأن الهبوط في عدد الأعضاء تميز بانتقائيةٍ سلبيةٍ بارزة ـ فالذين غادروا (الكيبوتسات) كانوا، بوجهٍ عام، من ذوي القدرة على تحقيق مداخيل مرتفعة، أكثر بكثير من الباقين فيها (Abramitzky 2011). وعلى هذه الخلفية، تعالت في الكيبوتسات المطالَبة بإجراء تغييراتٍ جذريةٍ وبإعادة النظر في الترتيبات التعاونية التي كانت تتميز بثباتٍ نسبيٍّ خلال العقود السابقة (بن رفائيل ١٩٩٦).

في أواخر الثمانينيات، كانت الحركة الكيبوتسية غارقةً، إذاً، في أزمةٍ عميقة. على الصعيد الاقتصادي، كانت غالبية الكيبوتسات عملياً في حالةٍ من العجز المالي وحد الإفلاس (العجز عن سداد الديون). وعلى الصعيد الديمغرافي، فقدت بوتائر سريعةٍ أعداداً كبيرةً من سكانها الشباب. وعلى الصعيد الاجتماعي، ثارت شكوك عميقة حول مبادئ كيبوتسية كانت تعتبر أساسيةً وبديهيةً، طوال عشرات السنين وحتى ذلك الحين. ورغم أنّ تلك الأزمة كانت تعكس وجهاتٍ أوسع من الخصخصة، فإنه من غير الممكن الفصل بين تقليص الدعم الحكومي للحركة الكيبوتسية في تلك الفترة، والتراجع الحاد في دورها وأهميتها في مساعي السيطرة اليهودية على الأرض. ومع ذلك، كان الفلسطينيون لا يزالون مندمجين في الاقتصاد الإسرائيلي، ما جعل الحكومة تنظر بعين الأهمية إلى الحفاظ على مبدأ العمل الذاتي، الذي دعمته الترتيبات التعاونية. وتبعاً لهذا، ففي اتفاقيات تسوية الديون التي جرى التوقيع عليها بين السنوات ١٩٨٦– ١٩٨٩، تم إلغاء تسويات الكفالات المتبادلة بين الكيبوتسات، لكن تم في الوقت ذاته، أيضاً، رصد موارد مالية كبيرة لها من دون مطالبتها بإجراء أيّ تغييراتٍ في النظام الداخلي المعتمد بين سكانها (رزوزليو ١٩٩٩).

الخصخصة عقب إعادة فصل سوق العمل الفلسطيني واتفاقيات أوسلو (١٩٩١)

خلال التسعينيات، تواصل التراجع في دور الكيبوتسات والموشافيم في مساعي توسيع حدود دولة إسرائيل. وفي أعقاب اتفاقيات أوسلو، تبلور لدى صناع السياسة توافقٌ على ضرورة ترسيم خط (حدودي) يكون من الوارد إخلاء المستوطنات ما وراءه،

كما طُرحت على جدول البحث فكرة الانسحاب من المستوطنات في هضبة الجولان. وأصبح التشديد، في سياق عملية الاستيطان في المناطق المحتلة، على تعزيز الكتل الاستيطانية المدينية والجماهيرية المحاذية لـ«الخط الأخضر» (بن ٢٠٠٨). وفي المقابل، طرأت على سوق العمل تحولاتٌ أفضت إلى تغييرٍ عميقٍ في السياسة حيال المستوطنات التعاونية ذات الأقدمية، أيضاً. فعلى خلفية الخشية المتصاعدة من وقوع أعمال تخريبية، فُرضت في أعقاب حرب الخليج الثانية (سنة ١٩٩١) إغلاقاتٌ عسكريةٌ متواترةٌ على الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت تدريجياً إلى إعادة عزل الفلسطينيين عن سوق العمل الإسرائيلي، وهو ما تمأسس في اتفاقيات أوسلو (Farsakh 2002; Gordon 2008). وترافق تقييد تشغيل الفلسطينيين من المناطق المحتلة مع ازدياد التصاريح لتشغيل «مهاجري العمل» المؤقتين من بلدان بعيدة (كمب ورايخمان ٢٠٠٨). وكان لهذا التطور آثار وانعكاسات بعيدة المدى على طابع الزراعة الإسرائيلية وعلى سياسة الحكومة حيالها. فتشغيل «مهاجري العمل» في هذا القطاع، وكانت غالبيتهم من تايلند، لم يشكل في نظر واضعي السياسة خطراً يهدد السيطرة اليهودية على الأرض، ما دفع إلى اعتماده حلاً ملائماً لما اعتُبر «مشكلة العمل العربي». وعلى خلفية شرعنة تشغيل «مهاجري العمل»، وجهت حكومة إسحاق رابين التي تشكلت في العام ١٩٩٢ جهودها نحو زيادة عدد السكان القرويين اليهود، أياً كان طابع المستوطنات. وتحوّلت وزارة الزراعة في تلك السنة إلى «وزارة الزراعة والتطوير القروي»، كما أُسقِط من قائمة أهدافها مبدأ «العمل الذاتي»، وأُلغِيت حصص الإنتاج في غالبية فروع القطاع الزراعي، ومُنح سكان الموشافيم تصاريح لتأجير مزارع تابعة لهم (وزارة الزراعة ١٩٩٧، ٥– ٦). وكانت النتيجة تحقيق زيادةٍ فوريةٍ وحادةٍ في تشغيل عمالٍ أجيرين في الزراعة، سواء في الموشافيم أو في الكيبوتسات (هناك، ١٠)، ثم اتسع التخلي عن مبدأ «العمل الذاتي» في الكيبوتسات ليشمل، أيضاً، فروع الصناعة والخدمات (روزوليو ١٩٩٩، ٢٣٣– ٢٣٥)، حتى أصبح يشكل مركّباً مركزياً في عملية الخصخصة المكثفة التي تطورت في الحركة الكيبوتسية، بل أدى إلى تسريع تغيُّراتٍ إضافيةٍ أُخرى أيضاً (بن رفائيل ١٩٩٦؛ Russell et al. 2013). وقد تعمقت عملية الخصخصة، أيضاً، بسبب الوهن الذي اعترى المنظمات القُطرية التي كانت نجحت في السابق، إلى حدٍّ كبيرٍ، في الحفاظ على الترتيبات التعاونية. فاتفاقية تسوية الديون، التي تم التوقيع عليها في العام ١٩٨٩ بين الحكومة والبنوك والمنظمات الكيبوتسية القُطرية، كانت منوطةً بإلغاء الصناديق المالية الخاصة بها، التي أتاحت فرض السلطة على الكيبوتسات طوال عشرات السنين (روزوليو ١٩٩٩، ١٧١). وقد تكشف ضعف المنظمات القُطرية في العام ١٩٩٢، حينما حاول رؤساؤها، عبثاً، منع الكيبوتسات من اعتماد نظام الأُجور التفاضلية (هناك، ٢٢٤– ٢٢٥). {الأجر التفاضلي: الأجر المختلف الذي يُدفع طبقاً للمساهمة الفردية التي يقدمها العامل الفردي، خلافاً للأجر العام المدفوع للجميع بصورةٍ متساوية}.

انقلبت الآية: إذا كانت التعاونيات اعتُبرت في السابق عاملاً ضرورياً وحيوياً للسيطرة اليهودية على الأرض، فقد أصبحت تعتبر الآن، مع تضاؤل الخشية من تشغيل الفلسطينيين في الزراعة، عائقاً أمام مساعي زيادة السكان القرويين اليهود. اعتمد ممثلو الدولة، منذ العام ١٩٩٢، موقفاً واضحاً مؤيداً لإجراء تغييرات بنيوية في الكيبوتسات، واتخذوا خطواتٍ عمليةً لمساعدتها في التحرر من عبء الترتيبات التعاونية (روزوليو ١٩٩٩، ١٧٤. درومي ٢٠١٢). وفي العام ١٩٩٦، أصبح تغيير السياسة رسمياً وثابتاً، حينما وضعت «إدارة أراضي إسرائيل» أنظمةً تسمح بإقامة أحياء جماهيرية بجانب الكيبوتسات وتسجيل الشقق السكنية فيها على أسماء أعضاء الكيبوتسات. وكانت هذه الأنظمة جزءاً من تسويةٍ جديدةٍ للديون، تم التوقيع عليها بين الدولة والبنوك والكيبوتسات، بغية تمكين الكيبوتسات من الخروج، ولو جزئياً على الأقل، من الضائقة المالية التي كانت تعاني منها. ثم جرى تحديد تفاصيل هذه التسوية لاحقاً، على مدار السنوات الخمس عشرة التالية، من خلال مفاوضاتٍ جرت بين البنوك وكل واحد من الكيبوتسات على حدة، تحت مراقبة هيئة جديدة هي: «هيئة تسوية ديون الكيبوتسات»، التي تمتع رؤساؤها الذين عيّنتهم الدولة بقوةٍ فائقةٍ، مقارنةً بالبنوك وبالمنظمات القطرية والكيبوتسات، وكان في مقدورهم الحسم في القضايا والنقاط الخلافية (روزوليو ١٩٩٩، ٢٠٠– ٢٠١). ومع أنّ تفاصيل المفاوضات وحيثياتها كانت سرّية، فإنه بالإمكان التعرُّف على طابعها من خلال الشهادة التي أدلى بها يسرائيل عوز، الذي ترأس تلك الهيئة في السنوات ٢٠٠٣– ٢٠١٠: «جميع الكيبوتسات، الـ ١٣٥، التي شملتها التسوية، كانت تُدار، عملياً، بصورةٍ طُفيليةٍ اتكاليةٍ إلى أن تم إبلاغها بإقفال الحنفيات، وبأنهم مُجبَرون على التغيير» (كورتس ٢٠١٢). أما سابقه في المنصب داني تسيدون، فقد أوضح أمام اللجنة الشعبية لشؤون الكيبوتسات، التي شكلتها الحكومة في سنة ٢٠٠٢: «محاولات لجم، أو عرقلة، مسيرة التغيير في الكيبوتسات قد تؤدي إلى حلها وتفكيكها [...] الكيبوتس الذي لا ينفذ خطوات تغييرية لن يستطيع تحمل أعباء الديون والعجز المالية» (بن رفائيل وطوبل ٢٠٠٩، ٢٠٤). ويبدو أنّ رؤساء الهيئة استغلوا القوة الكبيرة التي منحتهم إياها الدولة، فمارسوا الضغوط على الكيبوتسات للدفع

يُبيّن العرض الذي قدمناه في هذا الفصل أنّ تطور الحركة الكيبوتسية، الاقتصادي والديمغرافي، وأنماط التعاون الداخلية في المستوطنات، قد تأثرا إلى حدٍّ كبيرٍ جداً بالتحولات التي حصلت على صعيد النزاع الإسرائيلي-العربي. فخلال العقد السابق لحرب الأيام الستة، وعلى خلفية استقرار الحدود والاستنفاد الأولي لاحتياطي الأراضي الزراعية الذي كان تحت تصرف الدولة، تدهورت أوضاع الكيبوتسات ومنظماتها القُطرية، فغرقت في أزمة.

بإجراءات الخصخصة. وقد تم تسريع هذه الإجراءات، بدرجةٍ عاليةٍ، حقاً، خلال فترة تطبيق التسوية، حتى أن ٨٠٪ من الكيبوتسات أصبحت تعمل، في العام ٢٠٠٩، بنظام «الكيبوتس المتجدِّد» أو «الكيبوتس المختلَط» الذي يشمل مركّباً واحداً على الأقل من منظومة الأجور التفاضلية (انظروا الرسم البياني رقم ٣)، إلى جانب قرار عددٍ كبيرٍ منها إنشاء أحياء سكنية جماهيرية ووضعها تحت تصرف أعضائها (Russell et al. 2013).

الرسم البياني رقم ٣: انتشار الأجور التفاضلية في الكيبوتسات (نسبة الكيبوتسات التي تبنت التغيير)

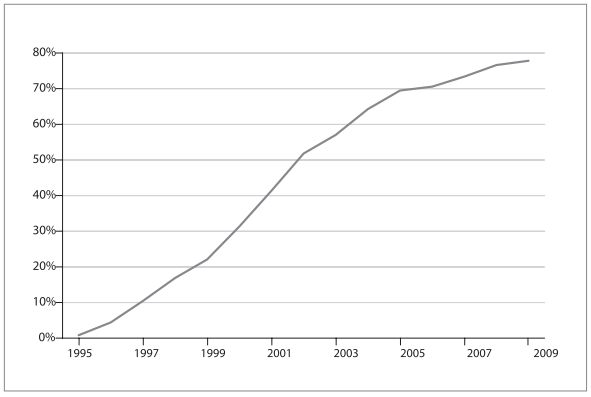

المصدر: معطيات المسح الذي أجراه «معهد أبحاث الكيبوتس»، لدى Russell et al. 2013, 99

في أعقاب هذه التغييرات، استوعبت الكيبوتسات أعضاء وسكاناً جدداً، وسجل عدد السكان فيها زيادةً كبيرةً خلال العقد الأول من سنوات الألفين (انظروا الرسم البياني رقم ١)، وهو ما انسجم بالطبع مع مصلحة الدولة في تعزيز السيطرة اليهودية على الأرض (تسفاديا

الكيبوتسات: منظومة تأثير متكاملة.

٢٠٠٥). ورغم تقدم عملية الخصخصة في جميع الكيبوتسات، إجمالاً، فإنّ انتشارها كان محدوداً وبطيئاً في الكيبوتسات المتمكنة اقتصادياً وفي تلك القائمة في المناطق النائية، خاصة في النقب (Russell et al. 2013). ويمكننا بسهولةٍ تفسير الاستقرار النسبي في أنماط التعاون في الكيبوتسات الأكثر غنى، التي لم تكن شريكةً في التسوية. فقد كانت الضغوط فيها وعليها للانخراط في عملية الخصخصة أقل من تلك التي كانت في الكيبوتسات الأُخرى، إلى جانب امتلاكها قدراً أكبر من الحرية حيال الدولة. غير أن الأكثر إثارةً هنا هو «المحافظة» التي أبدتها كيبوتسات النقب، التي لم تحظ بتفسيرٍ مناسبٍ وكافٍ حتى الآن. ومن المحتمل أن تكون هذه، أيضاً، من ثمار السياسة الحكومية التي استهدفت تكريس السيطرة اليهودية على الأرض وتعزيزها. ونظراً لأن الطلب على الدور السكنية في منطقة النقب والمناطق النائية عموماً أقل مما هو عليه في المناطق الأخرى من البلاد، ليس في وسع خصخصة الكيبوتسات فيها وإقامة أحياء جماهيرية ضمان الانتعاش الديمغرافي، ما يبعث على الاعتقاد أنّ موقف ممثلي الحكومة حيال هذه الكيبوتسات كان مختلفاً عن الموقف حيال الكيبوتسات في المناطق ذات الطلب المرتفع،

تمشياً مع رؤية طبنكين، الذي وضع توسيع الاستيطان والسيطرة اليهودية على الأرض على رأس أهداف الحركة الصهيونية، تمسكت قيادة «الكيبوتس الموحد» بمبدأ «وحدة البلاد الكاملة». وفي أعقاب الانسحاب من سيناء ومن قطاع غزة في العام ١٩٥٧، عمل رئيس الحكومة دافيد بن غوريون على تثبيت الحدود (بار- أون ١٩٩٥). وفي المقابل، كان قادة «أحدوت هعفودا» («وحدة العمل»)، الحزب الذي سيطرت عليه آنذاك حركة «الكيبوتس الموحد» بزعامة يسرائيل غليلي، يواصلون السعي نحو توسيع الحدود.

التي تتمتع بحريةٍ أكبر في تصريف شؤونها الداخلية، حتى لو كان وضعها الاقتصادي غير مستقر. لكنّ هذا الاعتقاد يبقى في حاجةٍ إلى الإثبات التجريبي، بالطبع.

يُبيّن العرض الذي قدمناه في هذا الفصل أنّ تطور الحركة الكيبوتسية، الاقتصادي والديمغرافي، وأنماط التعاون الداخلية في المستوطنات، قد تأثرا إلى حدٍّ كبيرٍ جداً بالتحولات التي حصلت على صعيد النزاع الإسرائيلي– العربي. فخلال العقد السابق لحرب الأيام الستة، وعلى خلفية استقرار الحدود والاستنفاد الأولي لاحتياطي الأراضي الزراعية الذي كان تحت تصرف الدولة، تدهورت أوضاع الكيبوتسات ومنظماتها القُطرية، فغرقت في أزمة، أو في حالةٍ من الجمود على الأقل. وخلال السنوات بين ١٩٦٧ و١٩٨٠، ازداد الدعم الحكومي واتسع للاستيطان الزراعي التعاوني على خلفية الجهود الرامية إلى توسيع حدود الدولة إلى مناطق بعيدةٍ عن المراكز السكانية والحد من تشغيل الفلسطينيين من المناطق المحتلة في القطاع الزراعي، ما أدى إلى انتعاش الحركة الكيبوتسية، اقتصادياً وديمغرافياً. وخلال السنوات ١٩٨١– ١٩٩٠، وعلى خلفية إخلاء المستوطنات في سيناء ومشارف رفح وتحويل الاهتمام إلى الاستيطان الجماهيري، شهد الدعم العام للزراعة تراجُعاً حاداً، فغرقت الحركة الكيبوتسية في أزمةٍ اقتصاديةٍ وديمغرافيةٍ أشدّ وطأةً من سابقاتها. ثم في التسعينيات، في أعقاب عزل العمال الفلسطينيين مُجدداً عن سوق العمل الإسرائيلي، ألغت الدولة دعمها للعمل الذاتي وللطابع التعاوني في الكيبوتسات، فاتجهت هذه– بتشجيعٍ مباشرٍ وقويٍّ من الدولة– إلى عملية خصخصةٍ بعيدة الأثر. ومن هنا، يظهر أنّ الجهود الحكومية لتعزيز السيطرة اليهودية على الأرض كانت بالغة التأثير في ازدهار الكيبوتسات خلال السبعينيات، ثم في الأزمة التي عصفت بها، وفي عملية الخصخصة التي تبعتها لاحقاً.

تأثير القيادة الكيبوتسية على صراع السيطرة اليهودية على الأرض

إلى هنا، عرضتُ الكيبوتسات ومنظماتها بكونها مرتبطةً بالتطورات السياسية، العسكرية والاجتماعية الأوسع، وبكونها خاملةً غير مؤثرةٍ في هذه التطورات. لكنّ الحقيقة أنّ الحركة الكيبوتسية لم تكن مفعولاً بها فقط، بل كانت فاعلة أيضاً. حاول مبعوثوها ممارسة التأثير على أهداف مشروع الاستيطان اليهودي وبلورة طابعه. وفي إطار هذه المقالة المحدودة ليس في وسعي تقديم عرضٍ شاملٍ للنشاط السياسيّ الذي قام به رؤساء الحركة، وإنما تسليط الضوء عليه فقط في جانب المصلحة البنيوية بشأن توسيع الاستيطان الكيبوتسي. ولهذا، يتمحور التحليل هنا حول حقبتي الستينيات والسبعينيات، وهي السنوات التي تمتَّع رؤساء الحركة الكيبوتسية خلالها بقوةٍ سياسيةٍ كبيرة، وحول التطورات ذات العلاقة المباشرة أو الفترة الزمنية القصيرة السابقة لحرب العام ١٩٦٧– التصعيد الذي أدى إلى نشوب الحرب، وإلى تسيير مجرياتها، ثم إلى الاستيطان وفق «خطة ألون». أما فيما يتصل بالفترة الزمنية اللاحقة، فسأكتفي بعرض موجزٍ يتطرق إلى تلاشي التأثير السياسي للحركة.

تأثير قيادة «أحدوت هعفودا» على التصعيد تمهيداً لحرب الأيام الستة وعلى إدارتها

تمشياً مع رؤية طبنكين، الذي وضع توسيع الاستيطان والسيطرة اليهودية على الأرض على رأس أهداف الحركة الصهيونية، تمسكت قيادة «الكيبوتس الموحد» بمبدأ «وحدة البلاد الكاملة». وفي أعقاب الانسحاب من سيناء ومن قطاع غزة في العام ١٩٥٧، عمل رئيس

الحكومة دافيد بن غوريون على تثبيت الحدود (بار- أون ١٩٩٥). وفي المقابل، كان قادة «أحدوت هعفودا» («وحدة العمل»)، الحزب الذي سيطرت عليه آنذاك حركة «الكيبوتس الموحد» بزعامة يسرائيل غليلي، يواصلون السعي نحو توسيع الحدود.[١٧] الاستراتيجية التي اعتمدوها موجِّهاً لهم كانت تلك التي صاغها يغئال ألون في كتابه «ستار رمليّ» (١٩٥٩). فقد اعتبر الكتاب تقسيم البلاد «جرحاً خبيثاً» يعيق مهمة الدفاع عن الدولة وحمايتها. «إذا ما نشبت الحرب ثانية»، ورد هناك، «فلا ينبغي وقف الحرب قبل إحراز النصر التام وتحقيق وحدة البلاد كاملة» (هناك، ٨٢). «الهجوم المضاد من الأمام»، عُرض هناك، باعتباره «الوسيلة الأفضل لقدرة إسرائيل الدفاعية». «وتمهيداً له»، قيل، «ينبغي تنظيم وإعداد الجيش (الإسرائيلي)» و«شن المعركة الإعلامية والكفاحية في الحلبتين الداخلية والدولية» (هناك، ٧٦). وعدّد الكتاب ثماني علل تبرر مثل هذا الهجوم، من بينها أحداث عبرت عن الوضع السائد في تلك الفترة، مثل: منع الحركة الإسرائيلية في شارع لطرون وفي قناة السويس (هناك، ٣٤٢- ٣٥٤). ومع ذلك، عبر الكتاب أيضاً عن الوعي بأنّ هجوماً كهذا سيكون ممكناً وقابلاً للتنفيذ في ظلّ ظروفٍ سياسيةٍ ملائمةٍ، فقط.

من خلال تمسكهم بنظرية «الهجوم المضاد الاستباقي»، عبّر رؤساء «أحدوت هعفودا» في تلك الفترة عن تفضيلهم اقتناء أسلحةٍ تقليديةٍ على تطوير سلاحٍ نوويّ (ينيف، ١٩٩٤). وحين طُرحت في جلسات الحكومة قضاياً تتعلق بالمواجهات على الحدود، تبنى هؤلاء، بصورةٍ ثابتةٍ ومثابرةٍ، المواقف الأكثر فاعلية وقتالية،[١٨] بل طالبوا باتخاذ قرارٍ مسبقٍ يقضي بالاستيلاء على الضفة الغربية، إذا تبدّل الحكم أو دخل «جيش أجنبي».[١٩] وأوضح ألون في جلسة الحكومة أنه «على خلفية مشكلة السكان العرب في الضفة الغربية [..]، تعيّن على التخطيط العسكري أن يبقي منفذاً للهرب، دائماً».[٢٠]

حتى العام ١٩٦٣، كان تأثير قادة «أحدوت هعفودا»، السياسي والعسكري، على الحكومة محدوداً جداً، ولهذا لم تكن لطموحهم بشأن توسيع حدود إسرائيل أيُّ أهميةٍ فعلية. غير أنّ الوضع تغير بعد احتلال ليفي أشكول مكان دافيد بن غوريون في منصب رئاسة الحكومة وتعيين إسحاق رابين، الذي اعتُبر مقرباً للحزب ورئيساً لهيئة أركان الجيش. وجد حزب «مباي» في تلك السنوات صعوبةً بالغةً في المحافظة على سُلطته في الهستدروت (نقابة العمال العامة)، فنشب في داخله صراعٌ حادٌّ بين بن غوريون والشباب الذين أيّدوه، من جهة، والقيادة برئاسة أشكول، من جهةٍ أُخرى. وعلى هذه الخلفية، تعمقت تبعية القيادة بحزب «أحدوت هعفودا»، ثم تعمقت أكثر فأكثر في العام ١٩٦٥ إثر تأسيس «المعراخ»، باتحاد «مباي» و«أحدوت هعفودا»، وتأسيس «رافي» (يناي ١٩٦٩). من جهتهم، واصل رؤساء «أحدوت هعفودا» و«الكيبوتس الموحد»، الذين كانوا يتمتعون بهيبةٍ أمنيةٍ رفيعة، المحافظة على علاقةٍ وثيقةٍ مع قادة الجيش الذين كان معظمهم قد خدم في صفوف «بلماح» («بلوغوت ماحَتس»/ السرايا الصاعقة) تحت قيادة يغئال ألون. في تلك الظروف، أصبحت استراتيجية «الضربة الاستباقية» التي كان يتبناها ألون، عملياً، «العقيدة غير المكتوبة لحكومة أشكول» (ينيف ١٩٩٤، ٢٠٠). واستجابةً لمطالبة «أحدوت هعفودا»، ازدادت الميزانية العسكرية التقليدية بصورةٍ كبيرةٍ جداً خلال السنوات ١٩٦٣- ١٩٦٧، وتمّ تمديد فترة الخدمة العسكرية الإلزامية من ٢٦ شهراً إلى ٣٦ شهراً (ينيف ١٩٩٤، ١٤٦- ١٤٨. Peri 1983).

ابتداءً من العام ١٩٦٥، بادر الجيش الإسرائيلي إلى تنفيذ عمليات عسكرية على الحدود السورية، من خلال تغيير الوضع القائم الذي كان هشّاً في المناطق المنزوعة السلاح (غلوسكا ٢٠٠٤، ١٠٧- ١٠٨، ١١٧- ١١٨). وكانت خلفيتها، بصورةٍ أساسيةٍ، الرغبة في إعاقة الإجراءات السورية لحرف مسار نهر الأردن، إلى جانب الرغبة أيضاً في ردع التنظيمات الفلسطينية ومنعها من تنفيذ «عمليات تخريبية». وفي صيف العام ١٩٦٦، توصلت قيادة أركان الجيش إلى الاستنتاج بأن الطريقة الوحيدة للجم «العمليات التخريبية» هي توجيه ضربةٍ عسكريةٍ حاسمةٍ إلى سوريا، وصرح رئيس هيئة أركان الجيش إسحاق رابين بأنّ هدف إسرائيل هو تغيير النظام الحاكم في الدولة (غلوسكا ٢٠٠٤، ١٤٤. شالوم ٢٠٠٧). غير أنّ القيادة السياسية، في المقابل، لم تقبل بهذا الموقف، فسعى رئيس الحكومة إلى كبح الجيش، بل فحص إمكانية فصل رئيس هيئة الأركان. ورغم ذلك، ارتدع أشكول عن اتخاذ إجراءاتٍ حازمةٍ ضد قادة الجيش، حيال الدعم القوي الذي وفره لهم وزراء «أحدوت هعفودا»، الذي كانت حكومته منوطة بهم (غولدشطاين ٢٠٠٣. شالوم ٢٠٠٧، ١٧٥). وبينما قلل كثيرون من أهمية «العمليات التخريبية»، عبّر ألون في تلك الفترة عن موقف مغاير: «إذا استمرت حرب العصابات ضد إسرائيل، فمصيرها أن تتسع وتتصاعد [...] إنها أحد الأخطار الأكثر جسامةً في نظري، أخطر حتى من حربٍ شاملة».[٢١] يتفق باحثو تلك الفترة على أنّ قيادة «أحدوت هعفودا» و«الكيبوتس الموحد» اضطلعت بدورٍ مركزيٍّ في بلورة سياسة التصعيد الإسرائيلية في تلك الفترة.[٢٢] لكنها، مع ذلك، لم تحظَ دائماً بالتعاون من جانب القادة السياسيين في المنظمات الكيبوتسية الأُخرى. عمل رؤساء «الكيبوتس القُطري» في «هشومير هتسعير»، من خلال الحكومة أحياناً، على كبح ردود الجيش، حتى وإن بصورةٍ أقل حزماً من الآخرين (شالوم ٢٠٠٧، ١٧٩- ١٨٠، ١٨٣).

عشية الحرب، تم تعيين موشي ديان وزيراً للأمن، نتيجة جهودٍ بذلتها أوساط مختلفة، في مقدمتها حزب «المفدال»، في محاولة للحد من تأثير ألون (غلوسكا ٢٠٠٤، ٣٤٠، ٤٣١- ٤٣٢). لكن ألون كان

حتى العام ١٩٦٧، كان قادة «أحدوت هعفودا» وحيدين في السعي إلى اعتماد سياسةٍ خارجيةٍ وأمنيةٍ تتيح استئناف انطلاقة الاستيطان الكيبوتسي. ثم انضمت إليهم، بعد الحرب، قيادات الحركة الكيبوتسية كلها. في تموز ١٩٦٧، طرح يغئال ألون خطة سياسية عُرفت فيما بعد باسمه: «خطة ألون»، التي دعت إلى ضم القدس الشرقية وهضبة الجولان وغور الأردن وغوش عتصيون وأجزاء من «جبال الخليل» وقطاع غزة، ثم منطقة مشارف رفح لاحقاً، إلى إسرائيل.

عضواً في لجنةٍ مصغَّرةٍ تم تشكيلها لإدارة الحرب، إلى جانب رئيس الحكومة ووزير الأمن ويغئال يادين. وقد عمل من خلال هذه اللجنة، بصورةٍ مستمرةٍ ومثابرةٍ، على الدفع نحو اتخاذ خطواتٍ عسكريةٍ تخدم هدف توسيع الإمكانيات الاستيطانية وزيادتها. على الجبهة المصرية، تمحورت الخطط التي أعدها الجيش بمشاركة ألون حول جهودٍ أوليةٍ مركزةٍ في قطاع غزة، هدفت إلى دفع السكان إلى الهرب نحو شبه جزيرة سيناء، لكن تم تغيير هذه الخطط لاحقاً بتعليماتٍ من وزير الأمن، فتحولت الجهود الأولية والأساسية إلى سيناء.[٢٣] أما على الجبهة الأردنية، فقد عمل ألون بنجاح، سويةً مع مناحيم بيغن، للدفع نحو احتلال القدس الشرقية– البلدة القديمة والضفة الغربية كلها (هابر ١٩٨٧. غولدشطاين ٢٠٠٣). وعلى الجبهة السورية، كان له وممثلين آخرين عن الحركة الكيبوتسية تأثيرٌ كبيرٌ جداً. وبينما عارض وزير الأمن، بشدة، أي هجوم بري على هذه الجبهة، طالب ألون، الذي حظي بتأييد رئيس الحكومة، باحتلال هضبة الجولان، على الأقل. بواسطته، دُعي إلى حضور جلسة الحكومة رؤساء المجالس الإقليمية في الشمال وأعضاء كيبوتسات ممن كانوا يهددون بمغادرة المستوطنات إذا لم تتم إزالة تهديد القذائف التي كانت تتعرض لها. وقد حظي هؤلاء بدعم وتأييد غالبية أعضاء الحكومة، بمن فيهم ممثلو الحركة الكيبوتسية. ورداً على ذلك، تحدّى وزير الأمن بأنه مستعدٌّ للتخلي عن المستوطنات لتجنب اتساع الحرب، لكنه عاد بعد ساعاتٍ قليلةٍ وألغى معارضته، فاحتلت إسرائيل هضبة الجولان (غلوسكا ٢٠٠٤. غولان ٢٠٠٧).

أدى طرد مئات آلاف العرب إبان حرب الأيام الستة في أعقابها إلى زيادة وتوسيع فرص الاستيطان خلال السنوات التالية، بصورةٍ كبيرةٍ جداً. وبرز الأمر، بوجهٍ خاصٍّ، في المناطق القروية التي كان المجال فيها مفتوحاً لتطوير زراعةٍ شاملةٍ تمتد على مساحاتٍ واسعةٍ من الأراضي: هضبة الجولان، غور الأردن، جبال الخليل ومنطقة اللطرون (إفرات ١٩٨٤، ٧٢– ٧٣. Harris 1978).[٢٤]

كان حجم الطرد والتهجير إبان الحرب قليلاً جداً في نظر ألون، فوجّه سهام انتقاداته إلى ما وصفه بـ«كبح الهروب».[٢٥] ورغم ذلك، لخص الحرب، في نهايتها، بأنها كانت «تطبيقاً كاملاً ووفيّاً للاستراتيجية التي صاغها في كتابه قبل ذلك بثماني سنوات، وكانت مقبولةً على قيادة «أحدوت هعفودا».

تأثير القيادة الكيبوتسية على الاستيطان في المناطق المحتلة وتطبيق خطة ألون

حتى العام ١٩٦٧ ، كان قادة «أحدوت هعفودا» وحيدين في السعي إلى اعتماد سياسةٍ خارجيةٍ وأمنيةٍ تتيح استئناف انطلاقة الاستيطان الكيبوتسي. ثم انضمت إليهم، بعد الحرب، قيادات الحركة الكيبوتسية كلها. في تموز ١٩٦٧ ، طرح يغئال ألون خطة سياسية عُرفت فيما بعد باسمه: «خطة ألون»، التي دعت إلى ضم القدس الشرقية وهضبة الجولان وغور الأردن وغوش عتصيون وأجزاء من «جبال الخليل» وقطاع غزة، ثم منطقة مشارف رفح لاحقاً، إلى إسرائيل. ورغم أن الحكومة لم تتبنَّ هذه الخطة بصورة رسمية، فإنها عملت وفقها خلال العقد التالي. فقد دفعت اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان، بصورةٍ دائمةٍ وحثيثةٍ، نحو تكثيف البناء الاستيطاني طبقاً لخطة ألون، وفق اتفاقٍ تم بينه وبين رئيس الحكومة.[٢٦] هذه اللجنة، التي كان ممثلو الكيبوتسات يشكلون أغلبية أعضائها[٢٧] مَنَعت أيضاً، أو أرجأت على الأقل، محاولات استيطانية في ما خلف الحدود التي تم ترسيمها في الخطة، كانت منوطة إجمالاً بأشكال تنظيمية غير تعاونية.[٢٨] ومن جانبها، أحبطت الحكومة أيّ خطوة سياسية كان من شأنها عرقلة تنفيذ الخطة (بدهتسور ١٩٩٦. كيبنيس ٢٠١٢).

عُرضت خطة ألون على الجمهور، ولا يزال كثيرون يعتبرونها، حتى اليوم، تجسيداً للتطلعات نحو تأمين احتياجات إسرائيل

وحيال انسجام خطة ألون مع مساعي توسيع الاستيطان الكيبوتسي، عملت القيادات السياسية في الحركة الكيبوتسية على دفعها وتكريسها، بصورةٍ موحدةٍ ومثابرة، وهو ما تجسَّد في إنشاء عددٍ من الكيبوتسات والموشافيم، من جهة، وفي إجهاض خطواتٍ سياسيةٍ كانت تتعارض مع الخطة أو تنطوي على عرقلتها، من جهةٍ أُخرى. وعلى المستوى الخطابي، ظهرت بين أعضاء الكيبوتسات خلافاتٌ جديةٌ وجوهريةٌ في الظاهر، فتعرضت الخطة إلى انتقاداتٍ لاذعةٍ وحادّةٍ من جانب «حمائم» و «صقور»، على حد سواء.

الأمنية وفتح بابٍ أمام التسوية السياسية وتجنب الاتساع نحو مناطق تتميز بكثافةٍ سكانيةٍ عربيةٍ (فاغنر وآخرون ٢٠١٠). غير أن هذه الاعتبارات لا تنسجم، مطلقاً، مع المسار الذي رسمته خطة ألون ومع المبررات التي طرحها ألون نفسه لدى عرض خطته هذه على الحكومة. من الواضح، تماماً، من الناحية الاستراتيجية العسكرية أنّ السيطرة على غور الأردن أقل أهميةً من السيطرة على منطقة «ظهر الجبل». وهذا ما اعترف به ألون، حقّاً، في سياق الشرح الذي قدمه أمام الحكومة (ألون ١٩٨٩، ٢٠). كذلك فإنّ الادعاء بأن الخطة جاءت في إطار الجهد لفتح الباب أمام تسويةٍ سلميةٍ هو ادعاء عارٍ عن الصحة ولا أساس له. وقد جزم ألون، في سياق الشرح إياه، أنه «من الصعب تصوّر قبول حكومة الأردن بهذا الحل وموافقتها عليه» (هناك)، لكنه واصل التمسك بخطته هذه طيلة السنوات اللاحقة، رغم رفض الملك حسين والفلسطينيين لها رفضاً قاطعاً، مراراً وتكراراً (Shemesh 2010).[٢٩] الادعاء بأنّ الخطة أُعدّت لتحقيق «أكثر ما يمكن من الأرض مع أقل ما يمكن من السكان» ينطبق على مناطق هضبة الجولان وغور الأردن، التي طُرد منها العرب إبان الحرب وبعدَها (Harris 1978). ومع ذلك، عارض ألون، سوية مع قيادة «المعراخ»، وحتى العام ١٩٧٠ على الأقل، أيَّ تنازلٍ عن قطاع غزة. فطبقاً لخطته، ينبغي «إيجاد حلٍّ» للاجئين من قطاع غزة في الضفة الغربية وفي سيناء، سوية مع ضم ١٠٠،٠٠٠ من سكان قطاع غزة كمواطنين إلى إسرائيل (تسور ١٩٧٩– ١٩٨٦، د، ١٣١– ١٣٢). وعليه، فقد كان الاعتبار الديمغرافي في هذه الخطة يستند إلى مفهوم «الترانسفير»، ولم يكن يحظى بأهميةٍ نافذةٍ على الدوام.

يتضح منطق هذه الخطة أكثر لدى النظر فيها على خلفية تطلُّع إسرائيل إلى ضم الجزء الأكبر من مساحات الأراضي الملائمة للزراعة الحديثة، بما ينسجم مع السعي إلى تقليص عدد العمال الأجيرين العاملين في الزراعة. وكانت قيادة الكيبوتس الموحد قد

ايغال الون مع شمعون بيريس في صورة تعود للعام ١٩٧٨.

أشارت، منذ العام ١٩٤٧، إلى منطقة غور الأردن باعتبارها المنطقة الأكثر ملاءمةً لإقامة الكيبوتسات (كفكفي ١٩٨٧، ٣٥). وفي أعقاب الحرب، احتلت هذه المنطقة رأس سلم الأولويات الاستيطانية لدى ألون. وكانت منطقة الرمال في قطاع غزة ومشارف رفح ذات أهليةٍ محتملةٍ مماثلة، أيضاً. أما توسيع رواق القدس، فقد اعتمد على الأراضي الزراعية في منطقة اللطرون، التي طُرد منها السكان. وكان ضم منطقة «جبال الخليل»، أو جزءٍ منها، ملائماً هو أيضاً للاستيطان في أراضٍ زراعية، وتم تبريره في الخطة، صراحةً، بالقول إنّ «المنطقة تنطوي على فرص استيطانية غير قليلة» (ألون ١٩٨٩، ٢٢). ويبدو تفضيل الأراضي الزراعية على النحو الأبرز في حقيقة أنّ خطة ألون رفضت إقامة مستوطنات في تلال السامرة (جبال نابلس) المحاذية للخط الأخضر، رغم أنّ بعضها كان مأهولاً بأعدادٍ قليلةٍ من السكان. وقد امتنع ألون بصورة منهجية، خلال مناسباتٍ علنيةٍ شارك فيها، عن استخدام أيّ مبرراتٍ استيطانيةٍ لتبرير مشاريعه الرامية إلى تصميم الحدود، موضحاً ذلك بأنّ ثمة فيها «أكثر من ثُمن كولونيالي» (كفكفي ١٩٨٧، ٥٧). ومع ذلك،

تدل المقابلات التي سُمح بنشرها لاحقاً أن الاعتبارات الاستيطانية كانت، في نظره، هي الاعتبارات الحاسمة (منور ١٩٨٢، ٨٨).

وحيال انسجام خطة ألون مع مساعي توسيع الاستيطان الكيبوتسي، عملت القيادات السياسية في الحركة الكيبوتسية على دفعها وتكريسها، بصورةٍ موحدةٍ ومثابرة، وهو ما تجسَّد في إنشاء عددٍ من الكيبوتسات والموشافيم، من جهة، وفي إجهاض خطواتٍ سياسيةٍ كانت تتعارض مع الخطة أو تنطوي على عرقلتها، من جهةٍ أُخرى. وعلى المستوى الخطابي، ظهرت بين أعضاء الكيبوتسات خلافاتٌ جديةٌ وجوهريةٌ في الظاهر، فتعرضت الخطة إلى انتقاداتٍ لاذعةٍ وحادّةٍ من جانب «حمائم» و«صقور»، على حد سواء.[٣٠] مع ذلك، وعلى خلفية البنية الأوليغارشية في المنظمات الكيبوتسية القُطرية، لم تكن لهذه الانتقادات أو المعارضة أيُّ أهميةٍ جدية. بقي يسرائيل غليلي، الذي شكّل الذراع اليُمنى لرؤساء الحكومة: ليفي أشكول وغولدا مئير وإسحاق رابين، الشخصية المركزية والمقررة في حركة الكيبوتس الموحد. وطبقاً لشهادة مدير دائرة الاستيطان في الوكالة اليهودية، فقد كان (غليلي) «الأكثر وفاءً للخطة المسماة خطة ألون، أكثر من ألون نفسه» (أدموني ١٩٩٤، ١٤٤). وعلى خلفية موقف غليلي المهيمن، لم يتحرك أيضاً إسحاق طبنكين، أحد دعاة أرض إسرائيل الكاملة، في ما يتعارض مع سلم أولويات الحكومة في مجال الاستيطان، في حين أيّدها إسحاق بن أهارون، الذي كان يُعتبر «حمائمياً»، بقوة وثبات (تسور ١٩٨٢). كذلك الحال في اتحاد المجموعات والكيبوتسات، فلم تواجه مواقف وزير الزراعة حاييم غفاتي وإجراءاته في اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان أيَّ معارضة حقيقية. وفي العام ١٩٦٩، أفسح انضمام «مبام» إلى «المعراخ»، سويةً مع حزب «العمل»، المجال أمام ممثلي قيادة الكيبوتس القُطري السياسيين لدفع خطة ألون، بدعمٍ نشطٍ ومباشرٍ من يعقوب حزان (إلمليح ٢٠١٠). ورغم إطلاق مئير يعريٍ وآخرين من أعضاء القيادة تصريحاتٍ معارضةً للاستيطان في غور الأردن، فإنّ معارضتهم هذه كانت عديمة الجدوى الفعلية حيال تمسكهم بـ«المعراخ». وقد وصفت أفيفا حلميش المداولات التي أجراها حزب «مبام» حول خطته للسلام، وتعارضت مع خطة ألون، بأنها كانت «مداولات عبثية» (حلميش ٢٠١٣، ٢١٧). فقد أقامت حركة الكيبوتس الموحد في المناطق التي كانت تحت السيطرة السورية حتى الحرب ثلاثة كيبوتسات جديدة، هي: سْنير وغْشور ونَطور، فيما أيّد ممثلوها في الحكومة الاستيطان في قطاع غزة، بل وفي مشارف رفح، على الرغم من المعارضة التي أثارها نهب الأراضي من سكانها العرب بين أعضاء الكيبوتسات المجاورة (إدموني ١٩٩٢. تساحور ١٩٩٧).

وسهّل الازدهار الاقتصادي في الحركة الكيبوتسية على قيادتها، في السبعينيات، مهمة تجنيد قوى بشريّةٍ وموارد ماليةٍ كثيرة، واستغلالها، من ثم، لممارسة تأثيرٍ بعيد الأثر على حزب «العمل»، وهو الذي وصفه داني روزوليو، أحد كبار قادة الكيبوتس الموحد، بأنه «تأثيرٌ حاسم»، في كل ما يتعلق بمسألة حدود الدولة، على الأقل (روزوليو ١٩٩٩، ٢٥٦). ومن هنا، فقد اضطلعت الحركة الكيبوتسية، أيضاً، بدورٍ حاسمٍ في رسم السياسة الإقليمية والاستيطانية الإسرائيلية حتى العام ١٩٧٧، ومن ضمن ذلك، بالطبع، في كل ما يتعلق بمأسسة الاحتلال وتكريسه.

تلاشي التأثير السياسي للقيادات الكيبوتسية منذ مطلع الثمانينيات

جاءت اتفاقية السلام مع مصر متعارضةً مع خطة ألون، وعشية التوقيع عليها بلغ النشاط السياسي الموحد والمنسَّق الذي مارسته القيادات الكيبوتسية نهايته الفعلية. امتنع ممثلو الكيبوتس الموحد عن التصويت في الكنيست لإقرار الاتفاقية، فيما أيّدها ممثلو المنظمات الكيبوتسية الأُخرى، ثم تعمّقت الفوارق السياسية بين أعضاء القيادة الكيبوتسية خلال السنوات التالية. في العام ١٩٨١، عمل مبعوثو الحركة الكيبوتسية الموحدة (تكام)[٣١] من أجل بسط السيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان، في حين أبدت قيادة الكيبوتس القُطري معارضةً واضحة. وفي العام ١٩٨٤، أيد رؤساء «تكام» الانضمام إلى حكومة «الوحدة الوطنية» فعبروا، بذلك، عن الموافقة على الاستيطان في ما وراء الحدود التي رسمتها خطة ألون، فيما رفضت قيادة الكيبوتس القُطري، في المقابل، الانضمام إلى الحكومة، وشاركت في تفكيك «المعراخ». وفي العام ١٩٨٨، جدّدت حركة الكيبوتس القُطري تنافس حزب «مبام» بقائمةٍ انتخابيةٍ مستقلةٍ عبّر برنامجها الانتخابي عن معارضةٍ صريحةٍ للاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

خلال العقود التالية، خفَتَ نشاط الحركة الكيبوتسية السياسي، وبدأ قادتها ينشطون، عملياً، كممثلين لمصالح قصيرة المدى (بن رفائيل ١٩٩٦، ١٥٨. روزوليو ١٩٩٩، ١٧١، ٢٥٠). وكان هذا التطور نتيجةً مباشرةً لعوامل مختلفة اجتمعت معاً، أبرزها: النشاط المنفصل والضعف الاقتصادي وفقدان الهيبة. كان النشاط المنفصل انعكاساً لتناقض المصالح بين الكيبوتسات في المناطق النائية، من جهة، وتلك التي في مركز البلاد، من جهةٍ أُخرى. الأولى كانت لا تزال تحتل واجهة الصراع اليهودي- الفلسطيني على الأرض، وكانت القيمة المالية للأراضي التي في حوزتها متدنية، ما دفعها إلى السعي نحو تحقيق تسويةٍ تقوم على استمرار الدعم الحكومي، على قاعدة (مقابل) دورها ومساهمتها في ضمان السيطرة اليهودية على الأرض. كان شطب ديون الكيبوتسات مقابل تخليها عن

مساحاتٍ من الأراضي أمراً مشروعاً في نظرها، شريطة أن يتمّ تقسيم العوائد على جميع المستوطنات بصورةٍ متساويةٍ، فقط. غير أنّ مصلحة «كيبوتسات العقارات» في مركز البلاد، التي كانت لها الغلبة في نهاية المطاف، كانت تقتضي تسويةً انفراديةً لكل واحدٍ من الكيبوتسات على حدة، بحيث تشمل شطب الديون طبقاً لقيمة مساحة الأرض التي يتخلى عنها (روزوليو ١٩٩٩، ٢٠١– ٢٠٢). وقد أدى تطبيق هذه التسويات الانفرادية إلى المسّ، عميقاً، بهيبة أعضاء الحركة جميعهم، إذ لا يزال كثيرون، بمن في ذلك بين أوساط السلطة أيضاً، يعتبرونهم «تجار عقارات» (بن رفائيل وآخرون ٢٠١١، ٣٤).

نقاش وتلخيص

جرى البحث الأكاديمي حول تطور الحركة الكيبوتسية منذ العام ١٩٦٧ حتى الآن بمعزلٍ عن البحث حول الصراع اليهودي– العربي، إجمالاً. وهنا، ألقينا نظرةً أوليةً على العلاقات التبادلية بينهما، وطرحنا، على أساسها، تساؤلاتٍ تتعلق بمنظوراتٍ مقبولةٍ ومعتمدةٍ بحثياً، سواء بالسنبة للكيبوتس أو بالنسبة لتطور الصراع.

عالج القسم الأول من المقال انتعاش الحركة الكيبوتسية في السبعينيات والأزمة التي عصفت بها، ثم التغييرات التي طرأت عليها لاحقاً. وجاء التحول الاقتصادي والديمغرافي الإيجابي في الكيبوتسات في أعقاب حرب الأيام الستة نتيجةً لازدياد الدعم الحكومي للزراعة، سعياً إلى تكريس السيطرة الإسرائيلية على المناطق المحتلة. وقد أكدت المعطيات التي عرضناها هذا التفسير. ومع ذلك، يتطلب التأكيد التام للعلاقة بين التحوُّل الاستيطاني والنمو الاقتصادي في الحركة الكيبوتسية فحصاً مُكمِّلاً للتطورات في قطاع الصناعة الكيبوتسي، الذي تنامى هو أيضاً في تلك الفترة (إلمليح ٢٠٠٩). التجديد في هذا الرأي، الذي طُرح هنا، لا ينحصر في تفسير التحول الإيجابي الذي حصل في الحركة الكيبوتسية في أعقاب الحرب فقط، وإنما يشمل أيضاً توجيه الانتباه إليه، إذ لم يحظَ بأيّ انتباهٍ بحثيٍّ حتى الآن. هكذا، مثلاً، عنوَنَ هنري نير عرضه لتطور الحركة الكيبوتسية بين ١٩٥٤ و١٩٧٧ بـ«نحو الازدهار» و«حيرة الازدهار» (نير ٢٠٠٨)، وتجاهل، بذلك، حقيقة أن ذروة الأزمة الاقتصادية والديمغرافية في الحركة الكيبوتسية كانت في أواخر الخمسينيات، فيما استمر الازدهار حتى العام ١٩٨٠. وأشار ران حكيم، في ختام مؤلفه الشامل حول تطور الاقتصاد الكيبوتسي إلى العامين ١٩٤٩ و١٩٧٧ بكونهما نقطتي تحول سلبيتين في مواقف المُموّل الرسمي. وبذلك، فقد قفز عن التحول الإيجابي الذي طرأ بينهما (حكيم ٢٠٠٩، ١٧٩– ١٨٠). وعلى المنوال نفسه، أيضاً، بحث داني روزوليو الأزمات التي ظهرت في أواخر الخمسينيات وفي الثمانينيات من دون تحليل النمو الكيبوتسي في السبعينيات.

شرحنا الأزمة الاقتصادية والديمغرافية التي عصفت بالحركة الكيبوتسية في أواسط الثمانينيات، هنا، على خلفية التغيرات التي حصلت في السياسة الاستيطانية في أعقاب التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر. وبعد الانسحاب من سيناء، انتقل مركز الثقل في الجهود الاستيطانية اليهودية من الاستيلاء على أراضٍ زراعيةٍ واسعةٍ إلى السيطرة على منطقة «ظهر الجبل» وتغيير الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب في مناطق «استراتيجية» من كلا جانبي الخط الأخضر. ونظراً لمحدودية قدرة الكيبوتسات على تغيير هذا الميزان في المناطق الجبلية، فقد شكل التغيير في السياسة الاستيطانية، برأيي، العامل المركزي في مسألة تقليص الدعم الحكومي لها. ويشذ هذا التفسير عن التحليل السائد والمقبول، عموماً، بشأن التغييرات التي حصلت في موقف الدولة تجاه الكيبوتسات، الذي يتركز بصورةٍ أساسيةٍ وعامةٍ في صعود «الليكود» إلى الحكم وفي التحول الاقتصادي النيوليبرالي في إسرائيل، خاصة، وفي العالم بأسره، عامة.[٣٢] ومن غير نفي تأثير هذه العوامل أو تجاهلها، يجدر الانتباه إلى محدوديتها والتوقف عندها. ففي السياق الديمغرافي، كما عرضناه آنفاً، بلغ نجاح الحركة الكيبوتسية الاقتصادي ذروته إبان فترة حكومة «الليكود» الأولى بالذات، فيما حصل التدهور في أوضاعها، بأكثره، خلال السنوات التي كان حزب «العمل» فيها شريكاً في السلطة (١٩٨٤– ١٩٩٠) أو قائداً وحيداً للدولة (١٩٩٢– ١٩٩٦). أما في السياق الاقتصادي، فقد كان تراجع الدعم الحكومي للقطاع الزراعي في إسرائيل خلال العقود الأخيرة أعمق وأشدّ وطأةً بكثيرٍ منه في مركّبات الميزانية العامة الأُخرى، ومغايراً لما هو متبَعٌ وسائدٌ في دولٍ متطورةٍ أُخرى.[٣٣]

أما سيرورات الخصخصة المكثفة في الكيبوتسات، التي شهدت تسارعاً لافتاً خلال التسعينيات، فشرحناها هنا على خلفية الفصل بين سوقَي العمل الإسرائيلي والفلسطيني، وهو ما تكرّس وتمأسس ضمن اتفاقيات أوسلو. وفي أعقاب تبدد الخوف من تشغيل الفلسطينيين بصورة عشوائية ودون ضوابط، توقفت الدولة عن اعتماد مبدأ العمل الذاتي وتطبيقه. وطبقاً لهذا، عمدت إلى تنفيذ إجراءات الخصخصة في الكيبوتسات، خلال التسعينيات، سعياً منها إلى تقليص الموارد العامة اللازمة لضمان بقائها وإلى تسهيل نموها الديمغرافي الذي يساهم في تعزيز السيطرة اليهودية على الأرض. وقد توقفت الدراسات التي بحثت موضوع الكيبوتسات عند العلاقة بين إجراءات الخصخصة في الكيبوتسات والتغيُّرات التي حصلت في سياسات الأراضي (بن رفائيل وطوبل ٢٠٠٩. بن رفائيل

وفي البحث حول حرب الأيام الستة، لفتتُ الانتباه إلى تأثير المصالح الكيبوتسية على توسيع الاحتلالات، خاصةً في هضبة الجولان. كما آثرتُ، هنا، احتمال أن تكون هذه المصالح قد أثّرَت على أعمال الطرد والتهجير إبان الحرب وفي أعقابها. وهي أسئلةٌ طرحها للبحث موشي ديان (١٩٧٦)، لكنها لم تُثِر أصداءً بحثية. فعلى خلفية الخصومة بينه وبين ألون، عُرضت الخلافات حول إدارة الحرب في سياق مصالح شخصية، بوجهٍ عام.

وآخرون ٢٠١١). ومع ذلك، لم تحظَ العلاقة بين هذه السيرورات والنزاع العربي– الإسرائيلي إلا بقدرٍ قليلٍ من الانتباه والاهتمام، حتى الآن.

وعلى خلفية البينات التي تم التوصل إليها بشأن ارتباط الحركة الكيبوتسية بطابع صراع السيطرة اليهودية على الأرض، بحثنا في القسم الثاني من هذا المقال النشاط السياسي الذي مارسته قيادات هذه الحركة لتوجيه هذا الصراع والتأثير عليه. وتركز الانتباه، في هذا السياق، على الجهود التي استهدفت توسيع وزيادة إمكانيات وفرص الاستيطان التعاوني عشية حرب الأيام الستة، خلالها وفي أعقابها.

تتفق الأدبيات البحثية على أنّ قادة «أحدوت هعفودا» اضطلعوا بدورٍ مهمٍّ في بلورة السياسة الأمنية الإسرائيلية خلال السنوات ١٩٦٣– ١٩٦٧، وفي مركزها انتقال التشديد إلى القدرات العسكرية التقليدية. وأشار كثيرون، أيضاً، إلى أهمية الدعم الذي قدموه لقادة الجيش الذين عمدوا إلى تصعيد المواجهات على الحدود عشية حرب الأيام الستة، فساهموا، بذلك، في اندلاع الحرب.[٣٤] اقترحتُ فهم تحركات ممثلي الكيبوتس الموحد غليلي وألون ورفاقهما هذه، على خلفية تطلعهم المعلَن إلى توسيع الحدود ووضع الاستيطان التعاوني في مركز اهتمام الدولة وأنشطتها. هذا الادعاء، الذي قد يبدو سخيفاً بعض الشيء، غير مقبول في الأدبيات البحثية. تعرضُ الأبحاثُ المواقفَ السياسية التي اتخذها قادة «أحدوت هعفودا» بكونها تعبيراً عن أيديولوجيةٍ قوميةٍ مجردةٍ عن اعتباراتٍ عسكريةٍ مهنية، أو عن خصالٍ شخصيةٍ مثل: التهور والعنجهية والتبريرية الإذعانية (ينيف ١٩٩٤، ٢٠٢). ويبدو أن الباحثين قد تبنّوا خطاب ألون الأمني ومنطقه متجاهلين حقيقة نشاطه، سويةً مع غليلي، في إطار حزبٍ سيطرت عليه حركة «الكيبوتس الموحد».

وفي البحث حول حرب الأيام الستة، لفتتُ الانتباه إلى تأثير المصالح الكيبوتسية على توسيع الاحتلالات، خاصةً في هضبة الجولان. كما آثرتُ، هنا، احتمال أن تكون هذه المصالح قد أثّرَت على أعمال الطرد والتهجير إبان الحرب وفي أعقابها. وهي أسئلةٌ طرحها للبحث موشي ديان (١٩٧٦)، لكنها لم تُثِر أصداءً بحثية. فعلى خلفية الخصومة بينه وبين ألون، عُرضت الخلافات حول إدارة الحرب في سياق مصالح شخصية، بوجهٍ عام (مثلاً: هابر ١٩٨٧. غولان ٢٠٠٧). وقد ادعى مؤيدو ألون أنّ مساعيه لتوسيع نطاق الاحتلال خلال الحرب جسّدت تطلعاً للحصول على «أوراق مساومة» تمهيداً لمفاوضات سلامٍ محتملةٍ مستقبلاً.[٣٥] غير أنّ هذا الادعاء لا ينسجم، إطلاقاً، مع تطلّعه المعلَن لتحقيق «وحدة البلاد الكاملة» من خلال الحرب ومع جهوده لدفع الاستيطان الثابت والمستديم في المناطق المحتلة (ألون ١٩٦٧ ب).

في القسم الثاني من المقال، تركّزتُ في خطة ألون، التي احتلت مركز البحث في الصراع اليهودي– العربي خلال العقد الأول بعد الاحتلال. وقد أبرز التحليل الذي أوردناه هنا تناغم هذه الخطة مع المصلحة في تعزيز الحركة الكيبوتسية، كما ربط أيضاً بين هذه المصلحة والنشاط الموحّد والفاعل الذي قامت به قيادة الحركة الكيبوتسية في اتجاه دفع هذه الخطة والترويج لها. وهنا، أيضاً، لم يكن التجديد في وصف النشاط السياسي الذي مارسه قادةٌ مثل: غليلي وألون أو حزان، وإنما في شرحه وتفسيره. فالميل السائد في الأبحاث يتجه نحو تحليل نشاط هؤلاء كتعبيرٍ عن أيديولوجية مجردة أو عن مصالح شخصية، ومع القفز عن المصلحة الكيبوتسية– الحركية وتجاهلها.[٣٦] أبرزت المؤلفات القليلة التي عالجت دور المنظمات والمجموعات الاجتماعية في تكريس الاحتلال ومأسسته مصالح هيئاتٍ وجهاتٍ أُخرى– جهاز الأمن والهستدروت (نقابة العمال العامة) ومجموعات دينية (غرينبرغ ١٩٩٣. إلدار وزرطال ٢٠٠٤)، غير أنّ مصلحة الحركة الكيبوتسية في التوسع الإقليمي تثير التساؤلات، أيضاً، بشأن الصراعات

يثير عمق العلاقة التي تم توثيقها هنا بين تطور الحركة الكيبوتسية والاستيلاء اليهودي على الأرض، من جديد، مسألة أشغلت أعضاء الكيبوتسات: هل يشكل الكيبوتس، أولا وقبل أي شيء آخر، وسيلة لتحقيق أهداف صهيونية، أم تكمن أهميته الأساسية في نمط الحياة التعاوني؟ (بن أبرام ١٩٨٦). فقد نشبت في هذه المسألة خلافاتٌ مستمرةٌ، ليس فقط بين المنظمات القُطرية المختلفة، وإنما أيضاً بين القيادات والأعضاء في كلٍّ منها.

السياسية التي خاضها وقادها قادة الكيبوتس الموحد والكيبوتس القُطري خلال فتراتٍ أُخرى، واستهدفت تقليص الحيز الاستيطاني. فمن المعروف أنهم نشطوا قبل قيام الدولة لمنع تقسيم البلاد، ثم رفضوا– بعد قيامها– اتفاقيات وقف إطلاق النار، وكانوا الوحيدين الذين قاوموا إخلاء قطاع غزة في العام ١٩٥٧.

يثير عمق العلاقة التي تم توثيقها هنا بين تطور الحركة الكيبوتسية والاستيلاء اليهودي على الأرض، من جديد، مسألة أشغلت أعضاء الكيبوتسات: هل يشكل الكيبوتس، أولا وقبل أي شيء آخر، وسيلة لتحقيق أهداف صهيونية، أم تكمن أهميته الأساسية في نمط الحياة التعاوني؟ (بن أبرام ١٩٨٦). فقد نشبت في هذه المسألة خلافاتٌ مستمرةٌ، ليس فقط بين المنظمات القُطرية المختلفة، وإنما أيضاً بين القيادات والأعضاء في كلٍّ منها. فبينما شدَّد قادة الحركة على دور الكيبوتس ومساهمته في مهماتٍ خارجية، اعتبر الأعضاء العاديون حياة التعاون هدفاً في حد ذاته، أولاً وأخيراً. شكّل الـ «معاً» الكيبوتسي، إجمالاً وبشكلٍ عامٍّ، الدافع المركزي لانضمام هؤلاء إلى الكيبوتسات واختيارهم مواصلة العيش فيها، فيما نظروا إلى المساهمة التي يقدمها الكيبوتس للدولة بعين الشكّ غالباً، بل بسخريةٍ واستخفافٍ أحياناً.[٣٧] ولم يجتذب النشاط الاستيطاني الذي أعقب حرب الأيام الستة، ووضعه قادة الحركة الصهيونية في رأس سلم اهتماماتهم وأولوياتهم، أعضاء الكيبوتسات القدماء بشكلٍ عام، وقلائل من بينهم فقط هم الذين شاركوا فيه.

ونظراً لكون الكيبوتسات تشكيلاتٍ سكانيةً اختياريةً وديمقراطية، فقد تمت ملاءمة البنى التنظيمية التعاونية، بوجهٍ عام، لتصورات أعضائها ورؤاهم، وكانت منوطةً بها. التحليل السياسي– الاقتصادي الذي عرضناه هنا، والذي أبرَزَ الظروف الخارجية لتطور الكيبوتسات، ابتغى إذاً استكمال، لا استبدال، التفسيرات والتحليلات الشائعة والمقبولة بشأن التحولات التي حصلت فيها.[٣٨] ومع ذلك، تؤكد الشهادات التي عرضناها هنا، ولو ظاهريّاً على الأقل، ادعاءات طبنكين كما وردت في مستهل المقال. فقد شكّل الاستيطان علامةً مميزةً، واضحةً وفارقةً، للحركة الكيبوتسية. حتى وإن لم يكن أعضاؤها مدركين هذه الحقيقة دائماً، فإنّ دورهم في الاستيلاء والسيطرة اليهوديين على الأرض شكّل عاملاً مركزياً في نجاحهم في تطبيق الحياة التعاونية ومواصلتها.

من المؤكد أن الحركة الكيبوتسية ليست الجهة الوحيدة في إسرائيل التي كان تطورها التاريخي مرهوناً بسيرورات الاستيطان. نأمل أن يفتح هذا المقال باباً أمام أبحاثٍ سوسيولوجيةٍ– تاريخيةٍ إضافيةٍ أُخرى حول مسيرة الاستيطان اليهودي. فمن شأن مثل هذه الأبحاث أن تخدم، أيضاً، هدفاً أوسع صوّبتُ نحوه: سبر أغوار الإمكانيات والاحتمالات لاستبدال السيطرة اليهودية على الأرض، مستقبلاً، بسيطرةٍ مدنيةٍ ديمقراطية.

(ترجمه عن العبرية: سليم سلامة)

ـــ نشر هذا المقال باللغة العبرية في دورية «تيئوريا وبيكورت» (نظرية ونقد)، ٤٥، شتاء ٢٠١٥.

ملاحظة من الكاتب: أوجه الشكر العميق لكلٍّ من: غادي إلغازي، إيتان بار– يوسف، ليف غرينبرغ، إيرز تسفاديا، موشي شفارتس، يهودي شنهاف، وإلى القارئ المجهول من طرف «تيئوريا وبيكورت». ملاحظاتهم الثاقبة على صيغ مختلفة من هذه الورقة ألزمتني إعادة التفكير في عددٍ كبيرٍ من ادعاءات هذا البحث وإعادة صياغتها من جديد. أما المسؤولية عما يتضمنه هذا المقال، فهي مسؤوليتي أنا وحدي، بالطبع.

الهوامش

١ انظروا، مثلاً، إيرليخ ١٩٩٣. تسفاديا ٢٠١٠. Yiftachel 2006. Shafir 1989.

٢ المنظمات القطرية الكيبوتسية التي أُقيمت حتى الثلاثينيات كانت: الكيبوتس الموحد، الكيبوتس القُطري التابع لحركة «هشومير هتسعير»، عصبة المجموعات والكيبوتس المتدين. في العام ١٩٥١، اتحدت عصبة المجموعات مع كيبوتسات انفصلت عن الكيبوتس الموحد، وأقامت معاً «اتحاد المجموعات والكيبوتسات».

٣ قارنوا مع طوبول ١٩٩٢. روزوليو ١٩٩٩. شبيرا ٢٠١٣.

٤ انظروا، مثلاً: إيرليخ ١٩٩٣. شفير ١٩٩٣. Kimmerling 1983. Shafir 1989. Ram 1993. Abdo and Yuval-Davis 1995.

٥ العرض المنهجي للأبحاث الجغرافية ـ السياسية الواسعة حول عملية «التهويد» وتأثيرها على المجموعات السكانية المختلفة في البلاد يخرج عن إطار هذه المقالة. ويشكل مؤلف أورن يفتحئيل Yiftachel 2006) Ethnocracy) أحد المؤلفات المركزية في هذا المجال. وانظروا، مثلاً، أيضاً: كلوش و لوـ يون ٢٠٠٠. Falah 1989. Tzfadia 2005. Tzfadia and Yacobi 2011

٦ مع ذلك، انظروا: غرينبرغ ١٩٩٣؛ ٢٠٠٧.

٧ انظروا، مثلاً، تسفاديا ٢٠٠٥، ١٥٥. Yiftachel 2006. Grinberg 2013, 64.

٨ بعض التعويض عن النقص في الأبحاث الأكاديمية جاء من خلال مؤلفات وضعها بعض القادة السياسيين وصناع السياسة. في مجال الاستيطان، انظروا المجلدات الأربعة بعنوان الكيبوتس الموحد في توطين البلاد، من تأليف زئيف تسور (١٩٧٩ ـ ١٩٨٦) وكتاب حاييم غفاتي مائة عام من الاستيطان (١٩٨١). في المجال السياسي، ثمة أهمية لكتاب تسور من جدل التقسيم حتى خطة ألون (١٩٨٢). وفي موضوع صراع الكيبوتس ضد تشغيل العرب تبرز رسائل بن غوريون إلى عضو مجموعة دغانيا، يهوشواع منوّاح. فقد ادعى فيها أنّ «المجموعة كانت في بدايتها وسيلةً للعمل العبري في الزراعة، وبعد ذلك فقط أصبحت هدفاً في حد ذاته (ويحق ...!) عمل ذاتي– ضد العمل العربي» (بن غوريون ١٩٥٢، ٣٣).

٩ عن الإخفاق الاستيطاني، انظروا: لنير ١٩٩٠. وعن الإخفاق السياسي، انظروا مثلاً ادعاء هنري نير بأنه «منذ ١٩٣٤/٥ [...] من الصعب الإشارة إلى إنجازات سياسية ملموسة حققها الكيبوتس الموحد والكيبوتس القطري» (نير ٢٠٠٨، ٥٧٣).

١٠ انظروا، مثلاً: روزنر ١٩٨٩. بن رفائيل ١٩٩٦. روزوليو ١٩٩٩. شبيرا ٢٠١٣. Drezon-Tepler 1990.

١١ قدرة الحركة الكيبوتسية على تقليص عمل الفلسطينيين في الزراعة استندت إلى قوة المنظمات الكيبوتسية القطرية التي نشطت في تطبيق مبدأ العمل الذاتي (دانيئيل ١٩٧٤. روزوليو ١٩٩٩. دي ملآخ ٢٠٠٢). وبالإمكان فهم مدى تأثير هذا النشاط من خلال المقارنة مع حركة الموشافيم التي دعت، هي أيضاً، إلى اعتماد العمل الذاتي. كانت منظمات الموشافيم القطرية ضعيفةً بالمقارنة مع الكيبوتسات، ووجدت صعوبةً بالغةً في فرض سلطتها (Schwartz 1999)، ولذلك كان تشغيل الفلسطينيين شائعاً في الموشافيم، أكثر بكثير منه في الكيبوتسات (الهستدروت العامة/ نقابة العمال العامة ١٩٩٣؛ أدمّوني ١٩٩٢).

١٢ عن الانتعاش الاقتصادي، انظروا: شفارتس ١٩٩٥. رزوزليو ١٩٩٩. حكيم ٢٠٠٩. Kanovsky 1966. التقليص في عدد العمال الأجيرين في الزراعة كان نتيجة نشاط مكثف قام به اتحاد الحركة الكيبوتسية الذي أُقيم في العام ١٩٦٣ وضم المنظمات الكيبوتسية القُطرية الأربع. في المداولات حول هذا النشاط، جرى التمييز بين أنواع مختلفة من تشغيل الأجيرين. واعتُبر تشغيل العرب في الزراعة ظاهرةً خطيرةً ينبغي منعها بأيِّ وسيلة، وتم اتخاذ إجراءات ضد المخالفين الذين اعتمدوها. أما تشغيل اليهود في القطاع نفسه، فقد عولج من خلال الرقابة الصارمة على خطط الاقتصاديات الكيبوتسية، انطلاقاً من الوعي بأنه لدى وجود محاصيل لا يستطيع أعضاء الكيبوتس جمعها، فليس ثمة إمكانية لتلافيه. واعتُبر تشغيل اليهود في الصناعة ظاهرةً مُضرّة، لكنها محمولة، ولا يمكن وضع حدٍّ نهائيٍّ لها بصورة فورية، لكن الجهود انصبت على منع اتساعها (نقابة العمال العامة في أرض إسرائيل ١٩٦٣. دانيئيل ١٩٧٥). معطيات الكيبوتس الموحد للسنوات ١٩٦٠– ١٩٦٥، التي تعكس الوجهة في الحركة برمّتها، تبيّن حصول تراجع جدي في عدد العمال الأجيرين في الزراعة (من ٤٨٠ إلى ١٢٠)، مقابل جمودٍ في عدد العمال الأجيرين في الصناعة (٤٥٠) (تسور ١٩٨٦، د، ٢٧).

١٣ يعرض الرسم تغييرات إضافية أخرى: في عدد الكيبوتسات، تبرز الزيادات خلال السنوات ١٩٦٧– ١٩٧١ و ١٩٧٥– ١٩٨٤، ثم الجمود خلال الفترة اللاحقة. في عدد سكان الكيبوتسات ـ زيادة من العام ١٩٦٨ وحتى العام ١٩٨٧، ثم هبوط خلال التسعينيات، ثم انتعاش في سنوات الألفين.

١٤ عرض واضح للتحول في السياسة الزراعية، الذي تبلور نهائياً في العام ١٩٧٠، ورد ضمن المسح الذي وضعته وزارة الزراعة (١٩٧٦). لمزيد من التفصيل حول التغيرات في السياسة الزراعية في تلك الفترة، انظروا: شفارتس ١٩٩٥. شَليم ٢٠٠٠. دي ملآخ ٢٠٠٢.

١٥ المعطيات التي يعرضها زوسمان وآخرون (١٩٩٠) تبين أنه في السنوات بين ١٩٦٩ ـ ١٩٨٤ تضاعفت ثلاث مرات النسبة بين حجم الاعتمادات التي منحتها البنوك للمزارعين وبين الممتلكات التي رهنتها مقابلها («الرافعة المالية»)، مقارنة بالزيادة بنسبة ٣٠٪ فقط في الصناعة.

١٦ يبدو في الرسم، أيضاً، حصول تدهور وتفاقم خطيرين في أوضاع الكيبوتسات المالية ابتداء من العام ١٩٨١ فصاعداً. أوجه الشكر لران حكيم على سماحه بعرض معطياتٍ من بحثه هنا.

١٧ الاسم الكامل لهذا الحزب آنذاك كان «أحدوت هعفودا بوعالي تسيون». عن سيطرة «الكيبوتس الموحد» على «أحدوت هعفودا» وعن مكانة يسرائيل غليلي في تلك الفترة كزعيم للحزب، انظروا: كانري ٢٠٠٣، ٧٦٥– ٧٧٩. يزهار ٢٠٠٥، ٣١٩– ٣٢٤، ٣٤٥– ٣٤٨.

١٨ انظروا محاضر جلستي الحكومة، ١٩٥٧/٧/٩، ١٩٥٧/١٠/٢٠، أرشيف الدولة.

١٩ انظروا محاضر جلسات الحكومة، ١٩٥٧/٤/١٤، ١٩٥٧/١٠/٢٠، ١٩٥٨/٨/٢٧، ١٩٦٠/٩/٤، ١٩٦٣/٥/٥، أرشيف الدولة.

٢٠ انظروا محضر جلسة الحكومة، ١٩٦٣/٤/٢٥، أرشيف الدولة.

٢١ مُقتبَس لدى شالوم ٢٠٠٧، ٢٩. وانظروا أيضاً: ألون ١٩٦٧أ. وعن موقف موشي ديان المختلف في هذه المسألة، انظروا: غلوسكا ٢٠٠٤، ١٩٩.

٢٢ ينيف ١٩٩٤. غولدشطاين ٢٠٠٣. غلوسكا ٢٠٠٤. أهرونسون ٢٠٠٦. شالوم ٢٠٠٧. كيبنيس ٢٠٠٩.

٢٣ ديان ١٩٧٦. غلوسكا ٢٠٠٤، ٤٢٩. غولان ٢٠٠٧.

٢٤ على أراضي المهجَّرين في غور الأردن وفي هضبة الجولان وفي اللطرون أُقيمت مستوطنات يهودية، بعد الحرب بوقت قصير. أما في جبال الخليل، فقد أقيمت في وقتٍ لاحقٍ فقط، نظراً لأنَّ الطرد والتهجير كانا جزئيين، كما يبدو.

٢٥ انظروا: معهد ديفيس، مقابلات شخصية مع يغئال ألون، اللقاء الرابع، أرشيف الدولة، أ– ١٩/ ٥٠٠١. شيلواح ١٩٨٩، ٥٨.

٢٦ عن الاتفاق بين ألون وأشكول، انظروا: معهد ديفيس، مقابلات شخصية مع يغئال ألون، اللقاء رقم ٣، أرشيف الدولة، أ– ١٩/ ٥٠٠١.

٢٧ اللجنة الوزارية لشؤون الاستيطان ضمت، بشكل عام، ثلاثة أعضاء ترأسها في البداية يغئال ألون نفسه، ثم خلفه يسرائيل غليلي، ابتداء من العام ١٩٧٠. وقد شغل عضويتها سنوات طويلةً جداً، أيضاً، كلٌ من: حاييم غفاتي، ممثل اتحاد المجموعات والكيبوتسات، وموشي ديان (أدموني ١٩٩٢).

٢٨ انظروا: أفلبوم ونيومان ١٩٨٩. أدموني ١٩٩٢. Gorenberg 2006.

٢٩ عن رفض الخطة، انظروا أيضاً: إفادة ألون التي قال، بموجبها، إنه منذ اللقاء الأول مع الملك حسين، تأكد له أن لا أمل بقبول هذه الخطة، قطعياً. معهد ديفيس، مقابلات شخصية مع يغئال ألون، اللقاء رقم ٦، أرشيف الدولة، أ- ١٩/ ٥٠٠١.

٣٠ انظروا، مثلاً: تسور ١٩٨٢. يزهار ٢٠٠٥. إلميح ٢٠١٠.

٣١ الحركة الكيبوتسية الموحدة (تكام) أقيمت في العام ١٩٨٠ باتحاد «الكيبوتس الموحد» مع «اتحاد المجموعات والكيبوتسات».

٣٢ انظروا، مثلاً: بن رفائيل ١٩٩٦. نير ٢٠٠٨. Russell et al. 2013.

٣٣ في مطلع الثمانينيات كان الدعم للقطاع الزراعي في إسرائيل أكبر حتى مما كان في الدول الأوروبية (شفارتش ١٩٩٥، ٣٥)، فيما كان في سنوات الألفين أقل بكثير منه في دول متطورة (نتان ٢٠٠٧).

٣٤ انظروا: ينيف ١٩٩٤. غولدشطاين ٢٠٠٣. غلوسكا ٢٠٠٤. أهرونسون ٢٠٠٦. شالوم ٢٠٠٧. كيبنيس ٢٠٠٩.

٣٥ فاغنر وآخرون ٢٠١٠. انظروا: مقالات يغئال فاغنر وشلومو يتسحاقي وآدم إيرز وإيال كفكفي في هذا الإصدار.

٣٦ انظروا، مثلاً: بيلين ١٩٨٤. إدموني ١٩٩٢. بدهتسور ١٩٩٦. Kimmerling 1983. Gorenberg 2006.

٣٧ انظروا، مثلاً: طلمون ـ غربر ١٩٧٠. روزنر وآخرون ١٩٧٨. Spiro 1957.

٣٨ انظروا، مثلاً: دي ملآخ ١٩٩٥. بن رفائيل ١٩٩٦. بن ر فائيل. طوبل ٢٠٠٩. Russell et al. 2013.

المراجع

- إدموني، يحيئيل، ١٩٩٢. **عِقد من تحكيم الرأي**، تل أبيب: الكيبوتس الموحد («هكيبوتس همؤوحاد»).
- أهرونسون، شلومو، ٢٠٠٦. **سلاح نووي في الشرق الأوسط**، القدس: أكاديميون.
- آيزنشتات، شموئيل نوح، ١٩٦٧. **المجتمع الإسرائيلي**، القدس: ماغنس.
- إلدار، عكيفا، وعيديت زرطال، ٢٠٠٤. **أسياد البلاد: المستوطنون ودولة إسرائيل، ١٩٦٧– ٢٠٠٤**، تل أبيب: كنيرت، زمورا ـ بيتان، دفير.
- ألون، يغئال، ١٩٥٩. **ستار رمليّ**، تل أبيب: الكيبوتس الموحد.

ـــــــ، ١٩٦٧ أ. «الأمن الجاري بمنظور استراتيجي»، **أوت أ (٢)**، ص ٥– ١٣.

ـــــــ، ١٩٦٧ ب. «المرحلة الأخيرة في حرب التحرير»، **أوت أ (٤)**، ص ٥– ١٤.

ـــــــ، ١٩٨٩. «خطة ألون»، تسفي درور (محرر)، **في السعي إلى السلام**، تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ص ١٥– ٢٥.

- إلميح، طال، ٢٠٠٩. **الصناعات الكيبوتسية ١٩٢٣– ٢٠٠٧**، غبعات حبيبه: ياد يعري.

ـــــــ، ٢٠١٠. «شركاء محتمَلون؟ يغئال ألون، يعقوب حزان ومسألة الاتحاد العمالي»، يغئال فاغنر وموكي تسور وآدم راز (محررون)، **على عتبة الأيام المقبلة: طريق يغئال ألون**، غينوسار: بيت يغئال ألون، ص ٣٢٠– ٣٤٢.

- أفلبوم، لفيئا، ودافيد نيومان، ١٩٨٩. **بين قرية وضاحية**، رحوفوت: مركز دراسات الاستيطان.
- إفرات، إلشع، ١٩٨٤. **الجغرافيا والسياسة في إسرائيل**، تل أبيب: أحيساف.
- إيرليخ، أفيشاي، ١٩٩٣. «مجتمع في حرب: الصراع القومي والبنية الاجتماعية»، أوري رام (محرر)، **المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية**، تل أبيب: بريروت، ص ٢٥٣– ٢٧٤.
- بيلين، يوسي، ١٩٨٤. **ثمن الاتحاد**، تل أبيب: رفيفيم.
- بن، ألوف، ٢٠٠٨. نظرة مغايرة على المستوطنات، «**عدكان استراتيجي**» (المُستجَدّ الاستراتيجي) ١١، ص ٣٩– ٤٩.
- بن أبرام، باروخ، ١٩٨٦. الكيبوتس كظاهرة صهيونية، «**شورَشيم**» (جذور) هـ، ص ١٢٩– ١٤٨.
- بن غوريون، دافيد، ١٩٥٢. العمل الذاتي: أربع رسائل، «**نيف هكفوتساه**» ب (أ)، ص ٣٠– ٣٩.
- بن رفائيل، إليعيزر، ١٩٩٦. **انقلاب غير شامل**، إفعال: يا طبنكين.
- بن رفائيل، إليعيزر، ومناحيم طوبل، ٢٠٠٩. **الكيبوتس على طرق متفرعة**، القدس: مؤسسة بياليك.
- بن رفائيل، إليعيزر، مناحيم طوبل، شبومو غتس وأرزه أبراهامي، ٢٠١١. **الكيبوتس: مخاطرة البقاء**، القدس: ماغنس.
- بار– أون، مردخاي، ١٩٩٥، الوضع القائم ـ قبل أم بعد؟ ملاحظات تفسيرية على سياسة الأمن الإسرائيلية ١٩٤٩– ١٩٥٨، **دراسات في انبعاث إسرائيل ٥**، ص ٦٥– ١١٢.
- بروم، أبراهام، ١٩٨٦. **موضع خلاف دائم**، إفعال: ياد طبنكين.
- غفاتي، حاييم، ١٩٨١. **مائة عام من الاستيطان**، تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
- غولدشطاين، يوسي، ٢٠٠٣. **أشكول: سيرة ذاتية**، القدس: كيتر.
- غولدشميدت، يعقوب، ١٩٨٢، **وجهات في تطور الكيبوتسات الاقتصادي خلال العقد بين ١٩٧١– ١٩٨٠**، تل أبيب: حيشف.
- غولان، شمعون، ٢٠٠٧. **حرب على ثلاث جبهات**، تل أبيب، معرخوت.
- غلوسكا، عامي، ٢٠٠٤. **أشكول، أعطِ الأمر!** تل أبيب: معرخوت.
- غرينبرغ، ليف، ١٩٩٣. **الهستدروت فوق الجميع**، القدس: نيفو.

ـــــــ، ٢٠٠٧. **سلام مُتخيَّل، حوار حرب**، تل أبيب: رسلينغ.

- دي ملآخ، دانييئل، ١٩٩٥. **التغيير التنظيمي الرسمي في الكيبوتس: تأثير قواعد معيارية «مفهومة ضمناً»**، إفعال: ياد طبنكين.

ـــــــ، ٢٠٠٢. سيطرة على الحركة: تاريخ الإداري في الكيبوتس الموحد، ١٩٤٠– ١٩٨٠، أُطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية، جامعة تل أبيب.

- ديان، موشي، ١٩٧٦. **معالم على الطريق**، تل أبيب: عيدَنيم.
- دانيئيل، أفراهام، ١٩٧٥. **الحركة الكيبوتسية ومشكلة العمل بالأجرة**، تل أبيب: حمول.
- درومي، يعقوب، ٢٠١٢. مقابلة أُولى: مسجل الشركات يلخص وظيفته، **كيبوتس**، ٢٠١٢/٩/١٤.
- هابر، إيتان، ١٩٨٧. **اليوم ستندلع الحرب**، تل أبيب، عيدَنيم.
- النقابة العامة للعمال في إسرائيل (الهستدروت)، ١٩٦٣. **تصفية العمل الأجير في الاستيطان العمالي (مداخلات أعضاء في المؤتمر الذي عقدته اللجنة التن فيذية للهستدروت)**، تل أبيب: اللجنة التنفيذية للهستدروت.
- هوروفيتس، دان، ومشي ليسك، ١٩٧٧. **من بيشوف إلى دولة**، تل أبيب، عام عوفيد.
- سلطة تطوير وتخطيط الزراعة، ١٩٨٠. **خطة السنوات الست لتطوير الزراعة والاستيطان ١٩٨٠– ١٩٨٥**، القدس: وزارة الزراعة.
- فاغنر، يغئال، موكي تسور وآدم راز (محررون)، ٢٠١٠. **على عتبة الأيام المقبلة: طريق يغئال ألون**، غينوسار: بيت يغئال ألون.
- لجنة بيسكي، ١٩٨٦. **تقرير لجنة التحقيق في قضية ضبط الأسهم البنكية**، القدس.
- لجنة هوروفيتس، ١٩٦٠. تقرير اللجنة الشعبية لفحص أوضاع الزراعة في إسرائيل، القدس.
- زوسمان، بنحاس، يوآف كسليف وتسفي لرمان، ١٩٩٠. أزمة الاعتمادات المالية في الزراعة التعاونية: أسباب وحلول، **فصلية لشؤون الاقتصاد ١٤٣**، ص ٤٠٣– ٤٣٩.
- حكيم، ران، ٢٠٠٥. «الكيبوتسات في إسرائيل كمنتج عام»، أطروحة دكتوراه، قسم الاقتصاد، جامعة بار- إيلان.

ـــــــ، ٢٠٠٩. **الكيبوتسات في إسرائيل: نظرة تاريخية- اقتصادية**، غبعات حبيبه: يا يعري.

- حلميش، أفيفا، ٢٠١٣. **مئير يعري المعلم من مرحافيا: سنوات الدولة**، تل أبيب: عام عوفيد.
- طبنكين، إسحاق، ١٩٦٧– ١٩٨٥. **دفاريم** أ– ز، تل أبيب: الكيبوتس الموحد.

ـــــــ، ١٩٧٤. **عن طريق الكيبوتس وعن مبادئ الكومونة**، إفعال: يا طبنكين.

- طوبل، مناحيم، ١٩٩٢. «تنظيم القوة والقيادة في مجتمع الكيبوتس»، إليعيزر بن رفائيل وإفرايم يعري (محرران)، **المجتمع الكيبوتسي: تغيير واستمرارية**، تل أبيب: الجامعة المفتوحة.
- طلمون- غربر، يونينا، ١٩٧٠. **الفرد والمجتمع في الكيبوتس: دراسات سوسيولوجية**، القدس: ماغنس.
- يزهار، أوري، ٢٠٠٥. **بين الرؤية والسلطة: حزب أحدوت هعفودا - بوعالي تسوين في فترة البيشوف والدولة**، إفعال: يا طبنكين.
- يناي، نتان، ١٩٦٩. **شرخ في القمة**، تل أبيب: ليفين- إفشطاين.
- ينيف، أفنير، ١٩٩٤. **السياسة والاستراتيجية في إسرائيل**، تل أبيب، سفريات بوعاليم.
- كنيري، باروخ، ٢٠٠٣، **طبنكين في أرض إسرائيل**، إفعال: يا طبنكين.
- كفكفي، إيال، ١٩٨٧. «يغئال ألون: من الحكمة إلى الرشد»، **دولة، نظام وعلاقات دولية** ٢٧، ص ٢٨– ٦٦.
- لندسهوت، زيغفريد، ١٩٩٤. **الجماعة**، القدس: معهد الثقافة الصهيونية.
- لنير، تسفي، ١٩٩٠. **كيبوتس فتيّ في أزمة اصطلاحية**، إفعال: ياد طبنكين.
- منور، ريئودور، ١٩٨٢. «مفهوم الأمن في عقيدة يغئال ألون الأمنية»، **شورَشيم (جذور)** ج، ص ١٦٥– ١٩٠.
- وزارة الزراعة، ١٩٧٠. **تقرير اقتصادي عن الزراعة والقرية**، تل أبيب: وزارة الزراعة.

ـــــــ، ١٩٩٧. **تقرير اقتصادي عن الزراعة والقرية**، تل أبيب: وزارة الزراعة.

- نير، هنري، ٢٠٠٨. **تاريخ الحركة الكيبوتسية**، القدس: مؤسسة بياليك.
- نتان، غلعاد، ٢٠٠٧. **معونات حكومية للزراعة: عرض مقارن**، القدس: الكنيست.
- نتان، ميخائيل، عليزه شنبال- براندس وهارفي بسكين، ١٩٨١. «معاً وعلى حِدة: أبناء كيبوتسات خريجو الثاني عشر في ١٩٦٩، بعد عشر سنوات: بحث متابعة»، **الكيبوتس** ٨، ص ١٠٥– ١١٥.
- بدهتسور، رؤوبين، ١٩٩٦. **انتصار الحرج**، تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
- بافين، أبراهام، ٢٠٠٤. **الكيبوتس في أرقام ٢٠٠٤**، إفعال: ياد طبنكين.
- تسور، زئيف، ١٩٧٩– ١٩٨٦. **الكيبوتس الموحد في توطين البلاد** أ– د، إفعال: يا طبنكين.

ـــــــ، ١٩٨٢. من **جدل التقسيم حتى خطة ألون**، إفعال: ياد طبنكين.

- تسور، زئيف، ١٩٩٧. **حزان: حركة حياة**، القدس: ياد إسحاق بن تسفي.
- تسفاديا، إيرز، ٢٠٠٥. «تحت غطاء الخصخصة والجماهيرية: موقف نقدي حيال حوار ليبرالي في مسألة التجمعات السكانية الجديدة في إسرائيل»، **دين ودفاريم** ب، ص ١٤١– ١٥٧.

ـــــــ، ٢٠١٠. العسكرتاريا والحيز في إسرائيل، **سوسيولوجيا إسرائيلية** ١١، ص ٣٣٧– ٣٦١.

- كورتس، عمير، ٢٠١٢. صانع تسويات الكيبوتسات، **كلكَليست**، ٢٠١٢/٣/٢٢.
- كيبنيس، عمير، ٢٠٠٩. **الجبل الذي كان مسخاً: الجولان بين سوريا وإسرائيل**، القدس: ماغنس.

ـــــــ، ٢٠١٢. ١٩٧٣– **الطريق إلى الحرب**، القدس: ماغنس.

- كلوش، راحيل، ويوبرت لو- يون، ٢٠٠٠. «البيت القومي والبيت الشخصي: دور السكن الشعبي في تشكيل الحيز»، **تيئوريا وبيكورت** (نظرية ونقد) ١٦ (صيف)، ص ١٥٣– ١٦٢.
- كمب، إدريانه، ورفكا رايخمان، ٢٠٠٨. **عمال وغرباء: الاقتصاد السياسي في هجرة العمل في إسرائيل**، تل أبيب: الكيبوتس الموحد.
- روزوليو، دانيئيل، ١٩٩٩. **النهج والأزمة**، تل أبيب: عام عوفيد.

- روزنر، مناحيم، ١٩٨٩. **آفاق الاشتراكية الكيبوتسية**، تل أبيب: سفريات بوعليم.
- روزنر، مناحيم، إسحاق بن دافيد، ألكسندر أفنت، ناني كون وأوري لفيتان، ١٩٧٨. **الجيل الثاني: الكيبوتس بين الاستمرار والتحول**، تل أبيب: سفريات بوعليم.
- شفارتس، موشي، ١٩٩٥. **غير محدود الضمان**، بئر السبع: جامعة بن غوريون في النقب.
- شيلواح، تسفي، ١٩٨٩. **ذنب القدس**، تل أبيب: كارني.
- شالوم، زكي، ٢٠٠٧. **دبلوماسية في ظل الحرب**، تل أبيب: وزارة الأمن.
- شالوم، إلداد، ٢٠٠٠. **ثروة جماهيرية لتنظيم تعاوني**، إفعال: ياد طبنكين.
- شفير، غرشون، ١٩٩٣. «الأرض، العمل والسكان في الاستيطان اليهودي»، أوري رام (محرر)، **المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية**، تل أبيب: بريروت، ص ١٧٠– ١٩٠.
- شبيرا، يونتان، ١٩٧٥. **أحدوت هعفودا التاريخي: عظمة تنظيم سياسي**، تل أبيب: عام عوفيد.
- شبيرا، رؤوبين، ٢٠١٣. **الحقيقة عن الكيبوتس: الكيبوتس- ليس كما تفكر وليس كما أخبروك**، تل أبيب: برديس.

- Abdo, Nachle, and Nira Yuval-Davis, 1995. "Palestine, Israel, and the Zionist Settler
- Project," in Daiva Stasilius and Nira Yuval-Davis (eds.), Unsettling Settler Societies,
- Thousand Oaks, Calif.: Sage, pp. 291–322.
- Abramitzky, Ran, 2011. "Lessons from the Kibbutz on the Equality-Incentives Trade-
- Off," The Journal of Economic Perspectives 25(1), pp. 185–207.
- Ben-David, Joseph (ed.), 1964. The Kibbutz and the Moshav, Paris: UNESCO.
- Bettelheim, Bruno, 1969. The Children of the Dream, New York: Macmillan.
- Drezon-Tepler, Marcia, 1990. Interest Groups and Political Change in Israel, Albany: State
- University of New York Press.
- Falah, Ghazi, 1989. "Israeli 'Judaization' Policy in Galilee and Its Impact on Local Arab
- Urbanization," Political Geography Quarterly 8(3), pp. 229–253.
- Farsakh, Leilah, 2002. "Palestinian Labor Flows to the Israeli Economy: A Finished Story?"
- Journal of Palestine Studies 32(1), pp. 13–27. Gordon,
- Neve, 2008. Israel's Occupation, Berkeley: University of California Press.
- Gorenberg, Gershon, 2006. The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements,
- 1967–1977, New York: Times Books.
- Grinberg, Lev, 2013. Mo(ve)ments of Resistance, Politics, Economy, and Society in Israel/
- Palestine 1931–2013, Brighton, Mass.: Academic Studies Press.
- Harris, William, 1978. "War and Settlement Change: The Golan Heights and the Jordan
- Rift, 1967–77," Transactions of the Institute of British Geographers 3(3), pp. 309–330.
- Joint Palestine Survey Commission, 1928. Reports of the Experts Submitted to the Joint
- Palestine Survey Commission, Boston: Daniels.
- Kanovsky, Eliyahu. 1966. The Economy of the Israeli Kibbutz, Boston: Harvard University Press.
- Kimmerling, Baruch, 1983. Zionism and Territory, Berkeley: University of California Press.
- Peri, Yoram, 1983. Between Battles and Ballots: Israeli Military in Politics, Cambridge:
- Cambridge University Press.
- Ram, Uri, 1993. "The Colonization Perspective in Israeli Sociology: Internal and External
- Comparisons," Journal of Historical Sociology 6, pp. 327–350.
- Russell, Raymond, Robert Hanneman and Shlomo Getz, 2013. The Renewal of the
- Kibbutz: From Reform to Transformation, New Brunswick, N.J.: Rutgers University Press.
- Schwartz, Moshe, 1999. "The Rise and Decline of the Israeli Moshav Cooperative: A
- Historical Overview," Journal of Rural Cooperation 27(2), pp. 129–196.
- Sewell, William, 2005. "Three Temporalities: Toward an Eventful Sociology," in idem
- (ed.), Logics of History, Chicago: University of Chicago Press, pp. 81–123.
- Shafir Gershon, 1984. "Changing Nationalism and Israel's 'Open Frontier' on the West
- Bank," Theory and Society 13(6), pp. 803–827.

— , 1989. Land and Labor in the Making of Israeli Nationalism, Cambridge: Cambridge University Press.

- Tzfadia, Erez, and Haim Yacobi, 2011. Rethinking Israeli Space: Periphery and Identity,
- New York: Routledge.
- Veracini, Lorenzo, 2011. “Introducing Settler Colonial Studies,” Settler Colonial Studies 1, pp. 1–12.
- Wolfe, Patrick, 2006. “Settler Colonialism and the Elimination of the Native,” Journal of
- Genocide Research 8(4), pp. 387–409.
- Yiftachel, Oren, 2006. Ethnocracy: Land and Identity Politics in Israel/Palestine,
- Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Shemesh, Moshe, 2010. “On Two Parallel Tracks: The Secret Jordanian-Israeli Talks
- (July 1967–September 1973),” Israel Studies 15(3), pp. 87–120.
- Spiro, Melford, 1957. “The Sabras and Zionism: A Study in Personality and Ideology,”
- Social Problems 5(2), pp. 100–110.
- Tzfadia, Erez, 2005. “The Ethno-Class Trajectory of New Neighborhoods in Israel,”
- GeoJournal 64(2), pp. 141–151.

صدر عن "مدار"